

جامعة ميدأوشن



كلية الإدارة

تخصص إدارة مخاطر

أثر إدارة المخاطر للحد من الإحتيال المالي للمحافظ الرقمية دراسة

ميدانية على شركة نيوليب التابعة للراجي

إعداد الطالب/

عبدالعزيمشعل الزهراني

213320024

إشراف/

أ.د / الفيصل عبد الحميد

أ.د / فايز جراد

العام الدراسي:

1446 – 2025

اللهم رب السموات
والارض ورب
العرش العظيم

إِهْدَاء

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة، وها أنا
اختتم بحث تخرجي بكل همة ونشاط ما كنت لأفعل لولا فضل
الله فالحمد لله عند البدء وعند الختام

أهدي هذا الجهد المتواضع

الى من منحاني روح الحياة وضاء لي عتمة الدنيا، الى من كانا
سببا في وجودي بعد الله وسببا في اشعال وقود همتي ويغمراني
بدعواتهم الصادقة، إلى من غرسا في حب العلم والتعلم، إلى من
حبهم يعلو فوق كل حب، إلى من ساندوني ووفروا لي سبل
السعادة والنجاح إلى والدي حفظهم الله



نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي.

والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة.

فالحمد لله حمداً كثيراً

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور

أ.د. / الفیصل عبد الحمید

أ.د. / فايز جراد

على كل ما قدموه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا
في جوانبها المختلفة.

والشكر والتقدير موصول إلى إدارة جامعة ميد أو شن ممثلة بالكادر الأكاديمي والإداري،
لما قدموه من تسهيلات وتشجيع وتوفير الخدمات المطلوبة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من لم يسعنا الحظ بذكر أسمائهم راجيا من المولي عز
وجل أن تكون هذه الدراسة نافذة لدراسات أخرى .

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة المخاطر بأبعادها المختلفة (تحديد المخاطر، فهم المخاطر، مراقبة المخاطر، وتقييم المخاطر) في الحد من الاحتيال المالي في شركة "نيوليب" التابعة للراجحي، و تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة موجهة إلى عينة مكونة من (260) موظفًا في الشركة.

أظهرت نتائج الدراسة أن جميع أبعاد إدارة المخاطر لها تأثير دال إحصائيًا على الحد من الاحتيال المالي، مع تفاوت في درجة التأثير بين الأبعاد المختلفة، حيث كان لتقييم المخاطر التأثير الأقوى، يليه فهم المخاطر، ثم تحديد المخاطر، وأخيرًا مراقبة المخاطر، كما تبين أن الشركات التي تطبق استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر تكون أكثر قدرة على تقليل الاحتيال المالي وتعزيز الأمان المالي.

وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز استراتيجيات إدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية، وتكثيف برامج التوعية والتدريب للعاملين، بالإضافة إلى تطوير أنظمة تكنولوجية متقدمة تساعد في تحسين مراقبة وتقييم المخاطر وتقليل فرص الاحتيال المالي.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، الاحتيال المالي، تحديد المخاطر، مراقبة المخاطر، تقييم المخاطر،

شركة "نيوليب" التابعة للراجحي .

قائمة المحتويات

أ.....	بسم الله الرحمن الرحيم
ب.....	الإهداء
ج.....	الشكر والتقدير
د.....	المستخلص
ه.....	قائمة المحتويات
ط.....	قائمة الجداول
1.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
1.....	المقدمة
3.....	1.1 مشكلة الدراسة:
4.....	2.1 أهمية الدراسة:
4.....	1.2.1 الأهمية العلمية:
5.....	2.2.1 الأهمية العملية:
6.....	3.1 أهداف الدراسة:
6.....	4.1 تساؤلات الدراسة:
7.....	5.1 فروض الدراسة:
8.....	6.1 الدراسات السابقة:
17.....	7.1 الفجوة البحثية:

18.....	8.1 المنطلقات النظرية للدراسة.....
20.....	9.1 المنهجية وطرق البحث:.....
20.....	طرق جمع البيانات:.....
20.....	الأساليب الإحصائية:.....
21.....	10.1 حدود الدراسة:.....
22.....	الفصل الثاني: الإطار النظري.....
22.....	المبحث الأول: إدارة المخاطر.....
22.....	1.1.2 تحديد المخاطر إدارة المخاطر.....
23.....	2.1.2 تصنيف المخاطر.....
24.....	3.1.2 عوامل المخاطر.....
25.....	4.1.2 إدارة المخاطر المتعلقة بالمشاريع.....
27.....	5.1.2 تحليل إدارة مخاطر المشروع.....
28.....	6.1.2 عملية إدارة المخاطر.....
31.....	7.1.2 أبعاد إدارة المخاطر المرتبطة بالمشروع.....
37.....	المبحث الثاني: الاحتيال المالي.....
37.....	1.2.2 مفهوم الاحتيال المالي.....
38.....	2.2.2 مفهوم الاحتيال.....
39.....	3.2.2 أسباب وخصائص الاحتيال المالي.....
40.....	4.2.2 صور الاحتيال المالي.....

43.....	5.2.2 أركان جريمة الاحتيال المالي.....
45.....	6.2.2 عقوبة جريمة الاحتيال المالي.....
47.....	7.2.2 الظروف المشددة لجريمة الاحتيال المالي.....
48.....	8.2.2 متطلبات جريمة الاحتيال المالي.....
50.....	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات.....
50.....	تمهيد.....
50.....	1.3 منهجية الدراسة.....
50.....	2.3 مجتمع وعينة الدراسة.....
51.....	3.3 أداة الدراسة.....
52.....	4.3 اختبارات أداة الدراسة.....
53.....	5.3 معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة.....
54.....	6.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة.....
55.....	الفصل الرابع : نتائج تحليل البيانات.....
55.....	1.4 المطلب الأول: وصف البيانات الديموغرافية.....
59.....	2.4 المطلب الثاني: وصف متغيرات الدراسة.....
71.....	3.4 اختبار فرضيات الدراسة.....
77.....	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات.....
77.....	تمهيد.....
77.....	1.5 نتائج الدراسة.....

78.....	2.5 مناقشة نتائج الفرضيات:
80.....	3.5 التوصيات
82.....	Abstract
83.....	المراجع:
83.....	اولا المراجع العربية
86.....	ثانيا المراجع الاجنبية
88.....	الملاحق:
89.....	استمارة استبيان

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
1.	الجدول (1) هيكل أداة الدراسة للمحور الأول (إدارة المخاطر)	51
2.	الجدول (2) نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة	52
3.	الجدول (3) مصفوفة الارتباط لقيم معامل الارتباط بيرسون	53
4.	الجدول (4): وصف أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	55
5.	الجدول (5) وصف أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر	56
6.	الجدول (6) وصف أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	56
7.	الجدول (7) وصف أفراد عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي	57
8.	الجدول (8) وصف أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة	58
9.	الجدول (9) وصف بعد تحديد المخاطر	59
10.	الجدول (10) وصف بعد فهم المخاطر	61
11.	الجدول (11): وصف بعد مراقبة المخاطر	63
12.	الجدول (12) وصف بعد تقييم المخاطر	65
13.	الجدول (13): وصف متغير إدارة المخاطر	67

68	الجدول (14) وصف متغير الحد من الاحتيال المالي	.14
71	الجدول (15) معاملات الإنحدار للفرضية الرئيسة	.15
72	الجدول (16) معاملات الإنحدار للفرضية الفرعية الأولى	.16
74	الجدول (17) معاملات الإنحدار للفرضية الفرعية الثانية	.17
75	الجدول (18) معاملات الإنحدار للفرضية الفرعية الثالثة	.18
76	الجدول (19) معاملات الإنحدار للفرضية الفرعية الرابعة	.19

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة

تعد إدارة المخاطر من الجوانب الحيوية التي تساهم في ضمان استدامة المؤسسات المالية، خاصة في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها القطاع المالي. تزداد أهمية إدارة المخاطر في العصر الرقمي حيث تبرز المحافظ الرقمية كأحد أبرز أدوات التعامل المالي، مما يستدعي الحاجة الملحة لوضع استراتيجيات فعالة للحد من الاحتيال المالي. تتنوع المخاطر المرتبطة بهذه المنصات، بما في ذلك مخاطر الاحتيال وسرقة البيانات، مما يتطلب تطبيق مبادئ إدارة المخاطر بشكل دقيق وشامل.

تشير الدراسات إلى أن تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر يلعب دورًا كبيرًا في تقليل مخاطر الاحتيال وتعزيز الأداء المالي. فقد وجدت دراسة (Faisol et al. (2024 أن تنفيذ إدارة المخاطر كجهد للحد من الاحتيال المالي يعزز من قدرة الشركات على الوقاية من هذه الظاهرة. تعتبر هذه النتائج دليلاً على أهمية تكامل استراتيجيات إدارة المخاطر مع الأداء المالي، مما يعكس ضرورة التركيز على كيفية تطبيق هذه الاستراتيجيات في سياقات جديدة مثل المحافظ الرقمية.

تتطلب البيئات الرقمية فهمًا عميقًا لمخاطر محددة تواجهها، كما هو موضح في دراسة Mosoti et al. (2023) التي تطرقت إلى تأثير ممارسات إدارة مخاطر الاحتيال على الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر في كينيا. أظهرت النتائج أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين إدارة المخاطر والحد من الأنشطة الاحتيالية، مما يؤكد على ضرورة تبني استراتيجيات متكاملة تناسب هذه البيئات. إلا أن هذه الدراسة لم تركز بشكل خاص على المحافظ الرقمية، مما يبرز الفجوة المعرفية التي تحتاج إلى معالجة.

تشير الأبحاث إلى أن البيانات الضخمة يمكن أن تكون أداة فعالة في تحسين إدارة المخاطر، حيث تساعد المؤسسات على تقييم المخاطر بشكل دقيق. وفقاً لدراسة (Olaiya et al. (2024 ، فإن تحليلات البيانات الضخمة تعزز من النمذجة التنبؤية وتقييم المخاطر في الوقت الحقيقي، مما يمكّن المؤسسات من

اتخاذ قرارات مستندة إلى بيانات دقيقة وفورية. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة لتطبيق هذه التحليلات في سياقات محددة مثل المحافظ الرقمية.

تواجه المؤسسات تحديات متعددة في إدارة المخاطر، كما هو موضح في دراسة Zita (2018) التي تناولت تأثير الأخطاء المحاسبية والاحتيال على السجلات المالية باستخدام مثلث المخاطر. CFEBT. أكدت الدراسة على أهمية تطبيق أدوات فعالة لإدارة المخاطر للكشف عن الفجوات وتحسين جودة المعلومات. إلا أن هذه الأبعاد لا تشمل الجانب الرقمي بشكل كافٍ، مما يبرز الحاجة لمزيد من البحث في هذا المجال.

علاوة على ذلك، تناولت دراسة Michael et al. (2022) أثر إدارة المخاطر المؤسسية على التحكم في الاحتيال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أكدت النتائج على أهمية استراتيجيات إدارة المخاطر في تعزيز استدامة هذه المؤسسات. ومع ذلك، تبقى تطبيقات هذه الاستراتيجيات في سياقات رقمية محدودة، مما يتطلب دراسات إضافية لاستكشاف الأبعاد المختلفة لإدارة المخاطر.

في سياق آخر، تسلط دراسة Rosliana (2022) الضوء على العوامل المؤدية إلى الاحتيال في الكيانات التجارية، مما يعكس أهمية تحليل المخاطر في العمليات التجارية. تؤكد الدراسة على ضرورة اتخاذ تدابير وقائية مبكرة، وهو ما يتطلب اعتماد استراتيجيات شاملة لإدارة المخاطر تشمل جميع الأبعاد، بما في ذلك البيئة الرقمية.

تشير الأبحاث السابقة إلى أهمية التخطيط الاستراتيجي في إدارة المخاطر، كما أوضحت دراسة أبو نصر وأخرون (2020) التي تناولت أثر التخطيط الاستراتيجي على إدارة المخاطر في البنوك التجارية. تسلط النتائج الضوء على ضرورة وجود استراتيجيات واضحة ومحددة للتعامل مع المخاطر المختلفة لضمان استدامة الأداء المالي.

في ضوء هذه المعطيات، تبرز مشكلة الدراسة الحالية التي تركز على أثر إدارة المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، فهم المخاطر، مراقبة المخاطر، وتقييم المخاطر) على الحد من الاحتيال المالي للمحافظ الرقمية، مع التركيز على دراسة ميدانية على شركة نيوليب التابعة للراجحي. تسعى هذه الدراسة إلى تسليط

الضوء على كيفية تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر بشكل فعال في البيئات الرقمية، وبالتالي تعزيز الأمان المالي والثقة في الخدمات الرقمية.

1.1 مشكلة الدراسة:

تعتبر إدارة المخاطر من العوامل الأساسية التي تسهم في تعزيز الأمان المالي وضمان استدامة الأعمال، خاصة في ظل التطورات السريعة في مجالات التكنولوجيا المالية. تبرز مشكلة الدراسة الحالية في سياق كيفية تأثير إدارة المخاطر بأبعادها المختلفة على الحد من الاحتيال المالي في المحافظ الرقمية، حيث يتزايد الاعتماد على هذه المنصات في التعاملات المالية اليومية و تتطلب هذه القضية فهمًا عميقًا لمفهوم المخاطر وكيفية إدارتها بفعالية مما يسهم في تحقيق الأمان المالي وتعزيز ثقة المستخدمين في الخدمات الرقمية.

تشير الدراسات السابقة، مثل دراسة (Faisol et al. (2024)، إلى أن تنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر له تأثير إيجابي على قدرة الشركات على الوقاية من الاحتيال المالي ولكن لا يزال هناك فجوة في الأبحاث المتعلقة بكيفية تطبيق هذه الاستراتيجيات في بيئات رقمية مثل المحافظ الرقمية. بينما تناولت دراسات أخرى، مثل (Mosoti et al. (2023)، تأثير إدارة مخاطر الاحتيال على الأداء المالي في مؤسسات التمويل الأصغر، مما يبرز أهمية إدارة المخاطر كأداة لحماية المؤسسات من المخاطر المالية، إلا أن هذه الدراسات لم تتطرق بشكل مباشر إلى التطبيقات الرقمية.

تتطلب مشكلة الدراسة الحالية تحديد كيفية تأثير الأبعاد المختلفة لإدارة المخاطر، مثل تحديد المخاطر وفهمها ومراقبتها وتقييمها على الحد من الاحتيال المالي في المحافظ الرقمية و يتعين على الدراسة أن تفحص كيف يمكن للشركات مثل شركة نيوليب التابعة للراجحي الاستفادة من استراتيجيات إدارة المخاطر لتحقيق حماية فعالة ضد الاحتيال المالي و يُظهر الاهتمام المتزايد بالمحافظ الرقمية الحاجة إلى فهم أفضل للمخاطر المرتبطة بها مثل مخاطر الاحتيال وسرقة البيانات، وكيف يمكن لإدارة المخاطر أن تلعب دورًا حيويًا في التصدي لهذه التحديات.

تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد الفجوات المعرفية المتعلقة بكيفية تأثير إدارة المخاطر بأبعادها المختلفة على فعالية الحماية من الاحتيال المالي في المحافظ الرقمية. على الرغم من وجود أبحاث سابقة تبرز دور إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي، إلا أن هناك نقصاً في الفهم الشامل لكيفية تطبيق هذه الاستراتيجيات في السياقات الرقمية الحديثة. تعد هذه الفجوة البحثية بمثابة دعوة لتطوير استراتيجيات إدارة مخاطر شاملة تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الديناميكية للمخاطر في البيئات الرقمية.

و تسعى الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة الأساسية حول كيفية تأثير إدارة المخاطر على الحد من الاحتيال المالي في المحافظ الرقمية. كيف يمكن لعمليات تحديد المخاطر وفهمها ومراقبتها وتقييمها أن تسهم في تقليل حالات الاحتيال؟ وما هو الدور الذي تلعبه الثقافة التنظيمية في تعزيز فعالية هذه الاستراتيجيات؟ من خلال دراسة ميدانية على شركة نيوليب و تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤى جديدة حول كيفية تحسين استراتيجيات إدارة المخاطر لتلبية احتياجات البيئات الرقمية المعقدة، مما يعزز من القدرة التنافسية والجدارة المالية للمؤسسات في هذا السياق المتطور.

تمثل هذه الدراسة خطوة نحو تحقيق فهم أعمق للمخاطر المرتبطة بالمحافظ الرقمية، وبالتالي تعزيز الأمان المالي في هذا القطاع. تتطلع الدراسة إلى تزويد الأكاديميين والممارسين بأدوات واستراتيجيات قائمة على الأدلة للتعامل مع المخاطر في المستقبل، مما يساعد في بناء بيئة مالية أكثر أماناً وموثوقية.

2.1 أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من عدة جوانب علمية وعملية كالآتي :

1.2.1 الأهمية العلمية:

تعد هذه الدراسة إضافة علمية مهمة في مجال إدارة المخاطر خاصة في ظل تزايد الاهتمام بتقنيات المحافظ الرقمية التي أصبحت جزءاً أساسياً من الأنظمة المالية الحديثة. تهدف الدراسة إلى

توضيح كيفية تأثير أبعاد إدارة المخاطر، من تحديد المخاطر وفهم ومراقبة وتقييم المخاطر، في التخفيف من احتمالية حدوث الاحتيال المالي الذي يهدد أمن وسلامة المحافظ الرقمية.

من الجانب العلمي تقدم هذه الدراسة نموذجاً نظرياً يمكن للباحثين في مجالات التمويل الرقمي وإدارة المخاطر الاعتماد عليه لفهم التفاعلات المعقدة بين أبعاد إدارة المخاطر ومدى فعاليتها في حماية الأصول الرقمية يسهم ذلك في سد الفجوات المعرفية حول كيفية تطبيق مبادئ إدارة المخاطر بشكل منهجي لمواجهة التحديات التي تفرضها التغيرات السريعة في التكنولوجيا المالية. كذلك، تتيح هذه الدراسة إطاراً يمكن أن يُبنى عليه في دراسات مستقبلية حول موضوعات تتعلق بأمان المحافظ الرقمية في قطاعات مختلفة.

2.2.1 الأهمية العملية:

توفر الدراسة فهماً معمقاً لشركة نيوليب التابعة للراجحي، والتي تمثل نموذجاً لشركات التمويل الرقمي في المنطقة، عن كيفية تطوير وتنفيذ استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر بهدف حماية العملاء من الاحتيال المالي. توجيه الجهود نحو تحسين إجراءات تحديد المخاطر سيمكن الشركة من تحديد أية ثغرات أمنية محتملة في النظام قبل استغلالها من قبل الجهات المخادعة. أما فهم المخاطر فسيتيح للمسؤولين فهماً أشمل لنقاط الضعف الكامنة وآلية تصرف العملاء، مما يساهم في تخصيص الإجراءات الوقائية بشكل أفضل.

يأتي مراقبة المخاطر كخطوة مهمة في تتبع الأنشطة غير الاعتيادية، مما يدعم اتخاذ قرارات سريعة لمنع عمليات احتيالية محتملة، ويضمن استمرارية التحديثات الأمنية لحماية المحافظ الرقمية. من خلال تقييم المخاطر، ستمكن الشركة من قياس وتحديد مستويات الخطر بدقة، مما يساعد في وضع أولويات تتوافق مع حجم المخاطر المكتشفة ومدى تأثيرها، سواء على سمعة الشركة أو على الأمان المالي للعملاء.

عند تطبيق نتائج هذه الدراسة، يمكن لشركة نيوليب اعتماد حلول مبتكرة وفعالة لحماية محافظ العملاء الرقمية، وتحقيق توازن بين تعزيز الأمان وتقديم خدمات سلسلة وأمنة ينعكس ذلك إيجابياً على مستوى ثقة العملاء بالشركة واستمرارهم في استخدامها، كما يعزز من قدرة الشركة التنافسية في السوق الرقمي ويخفض من تكاليف مواجهة عمليات الاحتيال المتزايدة

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر إدارة المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر ، فهم المخاطر، مراقبة المخاطر، وتقييم المخاطر) في الحد من الاحتيال المالي في المحافظ الرقمية بشركة نيوليب التابعة للراجحي.

وتتفرع منه عدة أهداف فرعية منها :

- دراسة تأثير تحديد المخاطر على الحد من الاحتيال المالي في المحافظ الرقمية في شركة نيوليب التابعة للراجحي.
- تحليل دور فهم المخاطر في تقليل حالات الاحتيال المالي في المحافظ الرقمية بشركة نيوليب التابعة للراجحي.
- تقييم أثر مراقبة المخاطر في الحد من الاحتيال المالي في المحافظ الرقمية بشركة نيوليب التابعة للراجحي.
- تحديد مدى فاعلية تقييم المخاطر في تقليل الاحتيال المالي في المحافظ الرقمية بشركة نيوليب التابعة للراجحي.

4.1 تساؤلات الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر إدارة المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر ، فهم المخاطر، مراقبة المخاطر، وتقييم المخاطر) في الحد من الاحتيال المالي في المحافظ الرقمية في شركة نيوليب التابعة للراجحي ويمكن تحقيق ذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

السؤال الرئيسي: ما هو أثر إدارة المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر ، فهم المخاطر ، مراقبة المخاطر ، وتقييم المخاطر) في الحد من الاحتيال المالي في المحافظ الرقمية في شركة نيوليب التابعة للراجي؟

وينبثق من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو أثر تحديد المخاطر على الحد من الاحتيال المالي في المحافظ الرقمية في شركة نيوليب التابعة للراجي؟
- كيف يساهم فهم المخاطر في الحد من الاحتيال المالي في المحافظ الرقمية في شركة نيوليب التابعة للراجي؟
- ما هو دور مراقبة المخاطر في تقليل الاحتيال المالي في المحافظ الرقمية في شركة نيوليب التابعة للراجي؟
- ما مدى تأثير تقييم المخاطر على الحد من الاحتيال المالي في المحافظ الرقمية في شركة نيوليب التابعة للراجي؟

5.1 فروض الدراسة:

بالاستناد إلى السؤال الرئيسي للدراسة والأسئلة الفرعية يمكن تحديد الفرضيات بالشكل الآتي:

الفرض الرئيسي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر ، فهم المخاطر ، مراقبة المخاطر ، وتقييم المخاطر) في الحد من الاحتيال المالي في المحافظ الرقمية بشركة نيوليب التابعة للراجي.

ويتفرع منه عدة فرضيات فرعية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتحديد المخاطر في الحد من الاحتيال المالي في المحافظ الرقمية بشركة نيوليب التابعة للراجي.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لفهم المخاطر في الحد من الاحتيال المالي في المحافظ الرقمية بشركة نيوليب التابعة للراجحي.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمراقبة المخاطر في الحد من الاحتيال المالي في المحافظ الرقمية بشركة نيوليب التابعة للراجحي.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتقييم المخاطر في الحد من الاحتيال المالي في المحافظ الرقمية بشركة نيوليب التابعة للراجحي.

6.1 الدراسات السابقة:

دراسة (Faisol et al., 2024).

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور إدارة المخاطر كجهد للحد من الاحتيال المالي في الشركات. تم تناول الموضوع من خلال تحليل الأدبيات المختلفة والمقالات السابقة المتعلقة بأبعاد إدارة المخاطر وأثرها في منع الاحتيال المالي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

استخدمت الدراسة عينة من الدراسات السابقة التي تركزت على تطبيقات إدارة المخاطر في بيئات الشركات. وقد أظهرت النتائج أن تنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر له تأثير إيجابي على قدرة الشركات في الوقاية من الاحتيال المالي. وخلصت النتائج إلى أن إدارة المخاطر تعتبر أداة فعالة في تقليل مخاطر الاحتيال وتحسين الأداء المالي للمؤسسات.

توصي الدراسة الشركات بضرورة تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر بشكل شامل لتعزيز الحماية من الاحتيال المالي. كما تشدد على أهمية الاستثمار في تدريب الكوادر وتعزيز الوعي بأبعاد إدارة المخاطر المختلفة لضمان فعالية هذه الاستراتيجيات في تحقيق الأمان المالي.

هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية تأثير ممارسات إدارة مخاطر الاحتيال على الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر في كينيا. تم تناول الموضوع من خلال تحليل الأبعاد المختلفة لإدارة مخاطر الاحتيال ودورها في تحسين النتائج المالية. اعتمدت الدراسة على النظرية الخاصة بدورة حياة إدارة الاحتيال، وركزت على اثني عشر مؤسسة تمويل أصغر تعمل في منطقة نيروبي خلال الفترة من 2016 إلى 2020.

استخدمت الدراسة تصميم بحث وصفي مع بيانات عرضية تم حسابها من النتائج المالية المتوسطة لمدة خمس سنوات (2016-2020). اعتمدت على طرق أخذ العينات الهادفة والعشوائية الطبقية لاختيار عينة تتكون من 281 مستجيبًا من مختلف الأقسام مثل المالية وتكنولوجيا المعلومات والعمليات والتدقيق والعمليات القانونية و تم استخدام الإحصاءات الوصفية والاستنتاجية لتحليل البيانات.

أظهرت النتائج أن إدارة مخاطر الاحتيال تؤثر بشكل إيجابي وذو دلالة إحصائية على الأداء المالي من خلال تقليل حالات الاحتيال. خلصت الدراسة إلى أن مؤسسات التمويل الأصغر يجب أن تنفذ ممارسات إدارة مخاطر الاحتيال لتعزيز أدائها المالي. أوصت الدراسة بضرورة استثمار الشركات بشكل كبير في إدارة مخاطر الاحتيال لتقليل حالات الاحتيال وتحسين الأداء المالي، كما أكدت على أهمية تقييم وتحديث هذه الممارسات بشكل مستمر لمواكبة أساليب الاحتيال المتطورة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير تحليلات البيانات الضخمة على إدارة المخاطر المالية. تم تناول الموضوع من خلال استكشاف الأبعاد المختلفة لتحليلات البيانات الضخمة وكيفية تحسينها لنمذجة المخاطر التنبؤية وتقييم المخاطر في الوقت الحقيقي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

استخدمت الدراسة مجموعة متنوعة من البيانات، بما في ذلك البيانات المالية التقليدية وسلوك المستهلك ومشاعر وسائل التواصل الاجتماعي، لتحليل كيف يمكن لهذه البيانات أن تعزز من قدرة المؤسسات المالية على التنبؤ بالأداء المستقبلي وتحديد المخاطر المرتبطة بعوامل خارجية مثل عدم الاستقرار السياسي. أظهرت النتائج أن البيانات الضخمة تتيح التقييم الفوري للمخاطر، مما يمكن المؤسسات من رصد الاحتيال المحتمل في الوقت الحقيقي والتكيف مع تغيرات مشاعر السوق بشكل ديناميكي.

توصي الدراسة بضرورة دمج البيانات الضخمة في منصة موحدة لضمان الحصول على صورة كاملة للمخاطر، بالإضافة إلى ضرورة وضع تدابير أمان قوية لحماية المعلومات والحساسية وبناء ثقة العملاء. كما تشير الدراسة إلى أن المستقبل يحمل فرصًا كبيرة لتعزيز نماذج التنبؤ من خلال تقنيات التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي، مما سيؤدي إلى تحسين استراتيجيات إدارة المخاطر المالية.

دراسة (Zita, 2018) 🌈

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الأخطاء المحاسبية والاحتيال على السجلات المحاسبية المعلنة من خلال استخدام مثلث المخاطر CFEBT كأداة لتقييم وإدارة هذه المخاطر. تم إجراء التحليل في إطار دراسة حالة تركزت على وحدة محاسبية مختارة تعمل بشكل رئيسي في التجارة، مع التركيز على البيانات المالية المعلنة خلال الفترة من 2011 إلى 2015.

اعتمدت الدراسة على تحليل مخاطر الأخطاء المحاسبية والاحتيال من خلال تقييم الثلاثة جوانب لمثلث CFEBT ، حيث تم تحليل الفجوات الكبيرة بين تحقيق الأرباح وزيادة التدفق النقدي خلال الفترات المدروسة. أظهرت النتائج أن استخدام مثلث CFEBT يوفر أداة فعالة للكشف عن المخاطر وتقييمها وإدارتها وفقًا لمعايير المحاسبة التشيكية والمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

توصي الدراسة بضرورة تطبيق أداة مثلث CFEBT في وحدات المحاسبة لتعزيز جودة المعلومات المتاحة وتقليل عدم التماثل المعلوماتي بين مؤلفي السجلات المحاسبية ومستخدميها. يهدف ذلك إلى تحسين

اتخاذ القرار بناءً على المعلومات المحاسبية المتاحة، مما يساهم في تعزيز الشفافية والكفاءة في التقارير المالية.

دراسة (Michael, & etal, 2022) 

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) على التحكم في الاحتيال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) تم تناول الموضوع من خلال تحليل كيفية تأثير إدارة المخاطر على استدامة الشركات، مع التركيز على الأبعاد المختلفة لإدارة المخاطر وأثرها في تقليل الأنشطة الاحتيالية داخل هذه المؤسسات.

استخدمت الدراسة منهجية تحليلية مع التركيز على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لم تعتمد نظام إدارة مخاطر بعد. تم تحليل البيانات التي تتعلق بتطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر وكيفية تأثيرها على التحكم في المخاطر الداخلية والخارجية، بما في ذلك الاحتيال، وتحسين استدامة الشركات على المدى الطويل. أظهرت النتائج أن تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية يساهم بشكل كبير في تقليل الأنشطة الاحتيالية ويعزز القدرة التنافسية لهذه المؤسسات.

توصي الدراسة بضرورة تبني مؤسسات SMEs لنظم إدارة المخاطر لتعزيز استدامتها وزيادة قدرتها على مواجهة التحديات. كما تؤكد على أهمية تكامل التكنولوجيا في تنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر، مما يساهم في خلق بيئة أعمال أكثر أماناً واستدامة. هذا يمكن المؤسسات من الاستمرار في النمو والمنافسة في الأسواق المتغيرة بشكل سريع.

دراسة (Rosliana, 2022) 

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تؤدي إلى الاحتيال في الكيانات التجارية، مع التركيز على شركة Wanda Putra Kencana ، التي تعمل في مجال تصنيع المواد الغذائية. تم تناول الموضوع من خلال تحليل كيفية حدوث الاحتيال خلال عمليات الإنتاج والمبيعات، حيث تم الكشف عن الاحتيال من قبل الأطراف المرتبطة بالشركة.

استخدمت الدراسة منهجية قائمة على الملاحظات والمقابلات مع أصحاب العمل وموظفي الإنتاج والمبيعات والتسليم، حيث تم جمع البيانات الأساسية من هؤلاء المعنيين. أظهرت النتائج أن هناك حاجة ملحة لاتخاذ تدابير وقائية مبكرة لتجنب المخاطر غير المتوقعة. وأثبتت الدراسة أن تنفيذ إدارة مخاطر الاحتيال يمكن أن يساعد الشركة في تقليل حالات الاحتيال الحالية من خلال تحليل البيئة الداخلية وتحديد المخاطر الشائعة.

توصي الدراسة بأهمية تنفيذ إدارة مخاطر الاحتيال من خلال عمليات شاملة تبدأ بتحليل البيئة الداخلية للشركة، تليها تحديد المخاطر ورسم الخرائط المتعلقة بها، ومن ثم التحكم في تلك المخاطر. وأظهرت النتائج أن إدارة المخاطر في شركة Wanda Putra Kencana كانت فعالة بشكل معقول، حيث تم تنفيذ ضوابط فعلية ومراقبة وتطبيق العقوبات والمكافآت لتعزيز الالتزام.

دراسة (ابداح ، وسلامة.2020) .

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة مخاطر الائتمان المصرفي بأبعاده، المتمثلة في التسهيلات الائتمانية غير العاملة ومخصص خسائر التسهيلات الائتمانية على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، والذي يتضمن معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية والعائد على السهم.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي نظراً لتناسبه مع أهداف البحث.

تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وعددها 13 بنكاً، مع استبعاد البنوك الإسلامية نظراً لاختلاف طبيعة عملها. أظهرت النتائج وجود أثر واضح لإدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية مما يشير إلى أهمية إدارة المخاطر في تعزيز الأداء المالي وتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

في ضوء هذه النتائج، قدمت الدراسة عدة توصيات، منها ضرورة وضع سياسة فعالة لمنح الائتمان تحقق التوازن بين زيادة الأرباح وتقليل مخاطر عدم السداد، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة في

المملكة. كما أوصت بضرورة تطوير آليات مدروسة لتصنيف المخاطر الائتمانية داخل كل بنك، بهدف تقليل مستوى عدم السداد من قبل العملاء المتعثرين وتعزيز استقرار الأداء المالي للبنوك.

دراسة (الرواشدة، وسودة، 2020).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المخاطر المالية بأبعادها (مخاطر السيولة، مخاطر المديونية، مخاطر العائد على الاستثمار) على جودة الأرباح في بورصة عمان وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات التي تم الحصول عليها من التقارير المالية للشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (٢٠١٨ - ٢٠١٤)، وقد تم إخضاعها للتحليل الإحصائي من خلال برمجية إل STATA 13 ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: وجود أثر لنسبة التداول على جودة أرباح الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان خلال فترة الدراسة، كما يوجد أثر سالب لمخاطر المديونية المقاسة بنسبة المديونية على جودة الأرباح للشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان خلال فترة الدراسة، ووجود أثر لمخاطر العائد على الاستثمار على جودة الأرباح للشركات الخدمية، أوضحت النتائج الإحصائية بأن نموذج الدراسة ملائم. كما أوصت الدراسة على ضرورة تبني أثر عينات الدراسة سياسات فاعلة في إدارة سيولتها واستغلالها في فرص استثمارية ذات عوائد مناسبة لحجم المخاطر الناجم عن هذه الاستثمارات اعتماد مقاييس أخرى لقياس جودة الأرباح مما يساعد في تحسين القدرة التفسيرية لنموذج الدراسة بالإضافة إلى زيادة فترة الدراسة الذي يقود إلى زيادة عدد المشاهدات عبر الزمن والذي يقدم نتائج أكثر دقة ويصبح النموذج ذو قدرة تفسيرية أفضل.

دراسة (الطراونة ، والمطارنة، 2021)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر المحاسبة الجنائية في الحد من الاحتيال المالي ودور نظم المعلومات المحاسبية كمتغير وسيط من وجهة نظر مدقي ديوان المحاسبة الأردني. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي نظرا لملائمته لطبيعة الدراسة، تشمل مجتمع الدراسة مدقي ديوان المحاسبة الأردني البالغ عددهم 500 مدققا. ولغرض تحليل البيانات واختبار الفرضيات فقد تم استخدام الاستبانة لجمع البيانات، واستخدمت الدراسة برنامج التحليل الإحصائي

SPSS. وقد وزعت الاستبيان على عينة بلغ عددها 217 مدققا من مدققي ديوان المحاسبة الأردني، التي تم توزيعها إلكترونيا، وتم استخدام البرامج الإحصائية (أ) الإحصاء الوصفي و (ب) الانحدار الخطي المتعدد والمتدرج. وتوصلت الباحثة إلى نتائج أهمها مستوى اهتمام مدققي ديوان المحاسبة الأردني بالمحاسبة الجنائية، ومستوى اهتمام مدققي ديوان المحاسبة الأردني بالاحتيال المالي، ومستوى اهتمام مدققي ديوان المحاسبة الأردني بنظم المعلومات المحاسبية. وقد أوصت الدراسة بالتأكد على زيادة مستوى اهتمام المدققين ديوان المحاسبة الأردني بتمتعهم بالخبرات والكفاءات اللازمة لتطبيق إجراءات المحاسبة الجنائية. وأوصت أيضا بزيادة رقابة المدققين في ديوان المحاسبة الأردني واتخاذ إجراءات العقوبات على حالات الاختلاس الأصول والكشف عن حالات الفساد إلى الجهات الرقابية ضمن المؤسسات الحكومية والمؤسسات الحكومية الرادعة.

دراسة (الاحمد، والمطارنة 2020).

هدفت الدراسة إلى معرفة دور تقنيات المحاسبة الجنائية في الحد من الاحتيال المالي في البنوك التجارية الأردنية. وتم استخدام أربع تقنيات هي: (تقنية إجراء المقابلات، وتقنية تحليل النسب، وتقنية قانون بنفورد، وتقنية البحث في البيانات). تكونت عينة الدراسة من (128) مدقق خارجي، بحيث تم توزيع (170) استبانة، وتم استرداد (143) استبانة، وقد كان عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (128) أي ما نسبته (75.3%) من كافة الاستبانات الموزعة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي واختبار العينة الواحدة. أظهرت النتائج الدراسة بأنه يوجد دور لتقنيات المحاسبة الجنائية في الحد من عمليات الاحتيال المالي، بحيث يوجد دور إيجابي لكل من (تقنية إجراء المقابلات، وتقنية تحليل النسب، وتقنية قانون بنفورد، وتقنية البحث في البيانات) في الحد من عمليات الاحتيال المالي في البنوك التجارية الأردنية. وأوصت الدراسة على ضرورة الاستمرار بشكل كبير في توفير كافة المتطلبات المتعلقة بتقنيات المحاسبة الجنائية، لما لها من دور في الحد من عمليات الاحتيال المالي في البنوك التجارية الأردنية، ويعكس مدى دقة وجودة على عمل البنوك، وتخفيف من مخاطر الاحتيال الذي يحصل نتيجة عمليات البنك.

دراسة (باقر، وآخرون.2020) .

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على أثر إدارة المخاطر بأبعادها المختلفة، والتي تشمل إدارة المخاطر الفنية، اللوجيستية، المالية، الموارد البشرية، الاجتماعية والسياسية، والبيئية، على إدارة المشاريع الهندسية بأبعادها: التكلفة، الجودة، الوقت، والمجال. كما تناولت الدراسة الدور الوسيط للثقافة التنظيمية في الهيئة العامة للطرق والنقل البري في دولة الكويت. لتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على عينة من المهندسين والفنيين العاملين في الهيئة.

توصلت النتائج إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لإدارة المخاطر بأبعادها مجتمعة على إدارة المشاريع الهندسية، وأثر للثقافة التنظيمية في هذه الإدارة، مما يؤكد دور الثقافة التنظيمية كمتغير وسيط.

في ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة إنشاء أنظمة إلكترونية لمراقبة وتقييم المعدات والأدوات المستخدمة في المشاريع، بالإضافة إلى تطوير برامج لتعقب المخاطر وربطها مع برامج إدارة المشاريع مثل برنامج Primavera كما أكدت على أهمية الحد من المخاطر المتعلقة بسلسلة التوريد وتحسين مستوى الرقابة الداخلية والخارجية، وبناء قاعدة بيانات تشمل المخاطر التي تواجه المشاريع الهندسية لضمان معالجة فعالة لهذه المخاطر وتجنبها في جميع مراحل حياة المشروع.

دراسة (الخريسات، والدحيات،2021).

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر المخاطر المالية وغير المالية على جودة الأرباح للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، والبالغ عددها ثلاثة عشر بنكاً، خلال الفترة من الربع الأول لعام 2019 إلى الربع الثالث لعام 2020. حيث تم اختيار مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر الإعسار ومخاطر السيولة، كمتغيرات مستقلة، في حين يتمثل المتغير التابع بجودة الأرباح. وقد تم اعتبار الأحداث المحيطة بالمصرف متمثلة بظهور جائحة كورونا وحجم البنك كمتغيرات ضابطة. تم تحليل البيانات

باستخدام الإحصاء الوصفي واختبار t لعينتين لمعرفة فيما إذا كان مستوى جودة الأرباح ومستوى المخاطر البنكية قد اختلف نتيجة لجائحة كورونا، إضافة إلى اختبار الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات ومعرفة أثر المخاطر على جودة الأرباح باستخدام نماذج البيانات اللوحية. أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى جودة الأرباح ومستوى مخاطر الإعسار لا يختلفان إحصائياً بين فترة الجائحة مع الفترة التي سبقتها، في حين أن مستوى مخاطر الائتمان والسيولة والتشغيل قد ارتفع إحصائياً خلال فترة جائحة كورونا مقارنة بالفترة التي سبقتها. كما أظهرت النتائج وجود أثر معنوي وإيجابي لمخاطر الائتمان على جودة الأرباح، وتتوافق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة. كما أظهرت النتائج وجود أثر معنوي وعكسي لمخاطر السيولة على جودة الأرباح. في حين لم يكن الأثر معنوي لكل من مخاطر الإعسار ومخاطر التشغيل على جودة الأرباح. علاوة على ذلك بينت النتائج وجود أثر معنوي إيجابي لجائحة كورونا، كمتغير وهمي، على جودة الأرباح. توصي الدراسة البنوك إلى أهمية إدارة المخاطر المالية وغير المالية بعناية وخصوصاً إدارة مخاطر الائتمان والسيولة لضمان جودة أرباحها.

✚ دراسة (أبونصرة، وآخرون، 2020).

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التخطيط الاستراتيجي بأبعاده (الرسالة، والأهداف، والاستراتيجية، السياسات) على إدارة المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، فهم المخاطر، ومراقبة المخاطر، وتقييم المخاطر) في البنوك التجارية الأردنية. وتكون مجتمع الدراسة من المديرين في البنوك التجارية الأردنية، حيث سحبت عينة عشوائية بسيطة بلغ تعدادها (340) عنصراً. واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وقام بتطوير استبانة تكونت من (52) فقرة. وتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية: المتوسطات، والانحرافات المعيارية، وتحليل الانحدار المتعدد. وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية: وجود أثر للتخطيط الاستراتيجي (الرسالة، والأهداف، والاستراتيجية، والسياسات) في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية، ووجود فروق في تصورات المبحوثين نحو إدارة المخاطر تبعاً للجنس والعمر، وعدم وجود فروق لإدارة المخاطر تبعاً لمتغير المؤهل التعليمي، ووجود فروق في تصورات المبحوثين نحو إدارة المخاطر تبعاً للخبرة والمسعى الوظيفي. وأوصت الدراسة المديرين بضرورة الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي والسياسات التي يتم ممارستها في البنوك التجارية الأردنية، مع الاهتمام بإجراءات فهم إدارة المخاطر بشكل

يحقّق لهذه البنوك الوقوف على أهمية المخاطر وتحديد درجتها مع إمكانية تصنيفها لتحديد الإجراءات التي تسمح بالتحوط منها.

7.1 الفجوة البحثية:

تسعى الدراسة الحالية إلى استكشاف أثر إدارة المخاطر بأبعادها المختلفة على الحد من الاحتيال المالي في المحافظ الرقمية، وذلك من خلال دراسة ميدانية على شركة نيوليب التابعة للراجحي. عند مقارنة هذه الدراسة بالدراسات السابقة، يمكن ملاحظة وجود أوجه تشابه واختلاف في الأهداف والمنهجيات وبيئة التطبيق والأبعاد المدروسة.

تشترك الدراسات السابقة، مثل دراسة (Faisol et al. (2024 ودراسة (Mosoti et al. (2023، في التركيز على أثر إدارة المخاطر على جوانب مختلفة من الأداء المالي والوقاية من الاحتيال، مما يعكس أهمية دور إدارة المخاطر كأداة فعالة في حماية المؤسسات. هذه الدراسات، مثل الدراسة الحالية، تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، مما يتيح فحص البيانات بصورة دقيقة من خلال تحليل التجارب السابقة وتطبيقاتها في بيئات مختلفة. يعزز هذا التوجه الفهم العام لأبعاد إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي وتقليل المخاطر المرتبطة بالاحتيال.

ومع ذلك، تختلف الدراسة الحالية من حيث بيئة التطبيق، حيث تركز على المحافظ الرقمية في سياق التكنولوجيا المالية، بينما تركز الدراسات السابقة على السياقات التقليدية مثل البنوك التجارية ومؤسسات التمويل الأصغر. هذا الاختلاف يسهم في تقديم رؤية جديدة حول كيفية إدارة المخاطر في بيئات رقمية متطورة، مما يعكس التحديات والفرص الفريدة المرتبطة بالممارسات الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، تتناول الدراسة الحالية أبعاد إدارة المخاطر بشكل شامل، بما في ذلك تحديد المخاطر وفهمها ومراقبتها وتقييمها، مما يعكس تداخلاً مع الأبعاد التي تناولتها الدراسات السابقة، لكنها تضيف بُعداً مهماً يتعلق بالمخاطر المرتبطة بالاحتيال المالي في المحافظ الرقمية.

تعتبر النتائج المستخلصة من هذه الدراسات، بما في ذلك النتائج التي تشير إلى التأثير الإيجابي لإدارة المخاطر على الأداء المالي وتقليل الاحتيال، متوافقة مع النتائج المتوقعة الوصول إليها في الدراسة الحالية. ومع ذلك، فإن الدراسة الحالية ستضيف بُعدًا إضافيًا يتعلق بإدارة المخاطر في ظل الظروف الرقمية، مما يفتح المجال لفهم أعمق للتحديات المرتبطة بهذا السياق. بناءً على ذلك، فإن هذه الدراسة تسهم في توسيع نطاق الأبحاث المتعلقة بإدارة المخاطر، خاصة في البيئات الرقمية، مما يساعد في تطوير استراتيجيات فعالة للتعامل مع الاحتيال المالي وتعزيز الأمان المالي في المستقبل.

8.1 المنطلقات النظرية للدراسة

تعتبر إدارة المخاطر عملية منهجية تهدف إلى تحديد وتقييم المخاطر المحتملة التي قد تواجه المؤسسة، وتطوير استراتيجيات فعالة للحد من تأثير هذه المخاطر على الأداء العام. تركز الدراسة الحالية على أثر إدارة المخاطر بأبعادها الأربعة: تحديد المخاطر، فهم المخاطر، مراقبة المخاطر، وتقييم المخاطر، وكيفية تطبيق هذه الأبعاد للحد من الاحتيال المالي في المحافظ الرقمية.

1. تحديد المخاطر:

يعرف تحديد المخاطر بأنه الاحتمال أو إمكانية حدوث حدث يؤدي إلى تأثيرات سلبية على الأهداف المالية أو التشغيلية للمؤسسة. يعد فهم تحديد المخاطر نقطة انطلاق رئيسية في إدارة المخاطر، حيث يتطلب من المؤسسات تحديد أنواع المخاطر التي قد تواجهها، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بالاحتيال المالي وفقًا لدراسة (Faisal et al. 2024)، يعد تحديد المخاطر جزءًا أساسيًا من استراتيجية إدارة المخاطر، حيث يمكن أن يساعد في تحديد المخاطر المحتملة وتوجيه جهود الوقاية.

2. فهم المخاطر:

يشير فهم المخاطر إلى القدرة على تحليل العوامل التي قد تسهم في حدوث المخاطر، وكيفية تأثيرها على المؤسسة. يتطلب هذا البعد تحليلًا دقيقًا للسياق الذي تعمل فيه المؤسسة، بما في ذلك العوامل

الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. في هذا السياق، تشير دراسة (Olaiya et al. (2024 إلى أن تحليل البيانات الضخمة يمكن أن يعزز من فهم المخاطر، مما يسهل من عملية التنبؤ بالمخاطر المرتبطة بالاحتيال. كما تساهم التقنيات الحديثة في تعزيز فهم المخاطر من خلال توفير بيانات دقيقة وفي الوقت الحقيقي.

3. مراقبة المخاطر:

مراقبة المخاطر تعني متابعة وتقييم المخاطر المستمرة بمرور الوقت لضمان اتخاذ إجراءات مناسبة في الوقت المناسب. يتطلب هذا البعد من المؤسسات تنفيذ نظم فعالة لرصد الأنشطة والتغيرات في البيئة التشغيلية. وفقاً لدراسة (Zita (2018، فإن المراقبة الفعالة للمخاطر تساهم في كشف الاحتيال في مراحله المبكرة، مما يساعد على اتخاذ إجراءات تصحيحية قبل تفاقم الوضع. تُعتبر المراقبة جزءاً لا يتجزأ من نظام إدارة المخاطر، حيث توفر المعلومات اللازمة للتقييم والتحليل.

4. تقييم المخاطر:

يعتبر تقييم المخاطر عملية تحديد مستوى الخطر المرتبط بكل خطر محدد، مما يساعد في تحديد أولويات التدخلات. يتطلب هذا البعد استخدام أدوات تحليلية لتحديد مدى خطورة كل نوع من المخاطر وتأثيره المحتمل على المؤسسة. وفقاً لدراسة (Michael et al. (2022، فإن تقييم المخاطر يساعد في وضع استراتيجيات فعالة للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة، مما يعزز من قدرة المؤسسة على التعامل مع المخاطر بفعالية.

تسعى هذه الدراسة إلى دمج هذه الأبعاد الأربعة في إطار متكامل لتحليل كيفية تأثير إدارة المخاطر على الحد من الاحتيال المالي في المحافظ الرقمية. تستند الدراسة إلى الأبحاث السابقة لتقديم رؤية شاملة حول كيفية تحقيق الأمان المالي في بيئة رقمية متطورة، مما يعكس أهمية إدارة المخاطر كأداة استراتيجية لتحسين الأداء وتقليل المخاطر المالية.

9.1 المنهجية وطرق البحث:

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بهدف دراسة أثر إدارة المخاطر بأبعادها المختلفة على الحد من الاحتيال المالي في المحافظ الرقمية لشركة نيوليب التابعة للراجحي. يتيح هذا المنهج تحليل البيانات المستمدة من عينة الدراسة لفهم العلاقة بين أبعاد إدارة المخاطر ومكافحة الاحتيال المالي.

الأدوات المستخدمة:

يستخدم البحث استبياناً موجهاً كأداة رئيسية لجمع البيانات من العاملين في شركة نيوليب والمعنيين بتطبيق سياسات إدارة المخاطر في المحافظ الرقمية. تم تصميم الاستبيان ليشمل أسئلة حول أبعاد إدارة المخاطر، بالإضافة إلى استفسارات حول مدى نجاح هذه الإجراءات في الحد من الاحتيال المالي.

طرق جمع البيانات:

يتم جمع البيانات من خلال توزيع الاستبيان إلكترونياً لضمان الوصول إلى عينة متنوعة من العاملين في الشركة، ما يساهم في الحصول على نتائج شاملة وموضوعية تعكس آراء المشاركين حول فعالية سياسات إدارة المخاطر في تحقيق الأمان المالي.

الأساليب الإحصائية:

تتضمن الأساليب الإحصائية المستخدمة تحليل التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص العينة، بالإضافة إلى استخدام اختبار الانحدار المتعدد لتحليل العلاقة بين أبعاد إدارة المخاطر ومدى تأثيرها على الحد من الاحتيال المالي. يتم استخدام اختبار ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات وموثوقية الأداة، كما يتم تحليل الفرضيات باستخدام مستوى دلالة 0.05 لضمان دقة النتائج وتحليل العلاقات الإحصائية.

10.1 حدود الدراسة:

- حدود موضوعية: تركز هذه الدراسة بشكل رئيسي على معرفة أثر إدارة المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر ، فهم المخاطر، ومراقبة المخاطر، وتقييم المخاطر) للحد من الإحتيال المالي للمحافظ الرقمية دراسة ميدانية على شركة نيوليب التابعة للراجحي
- حدود زمنية: سيتم إجراء الدراسة خلال عام 2025م.
- حدود مكانية : تقتصر الدراسة على شركة نيوليب التابعة للراجحي في المملكة العربية السعودية.

الفصل الثاني: الإطار النظري

المبحث الأول: إدارة المخاطر

1.1.2 تحديد المخاطر إدارة المخاطر

يصعب تحديد المخاطر هنا نظرا لأن المصطلح لم يُدرس بشكل كافٍ، ويفضل الباحثون الذين درسوا إدارة المخاطر تركيز انتباههم على الإدارة أكثر من المخاطر. يشير التفسير العام إلى أن الخطر هو مفهوم متعدد الأبعاد، ويشير إلى احتمالية ظهور عواقب ضارة في أي مرحلة من مراحل المشروع كما عرف إدارة المخاطر أيضا بأنها الفن والعلم في تقييم المخاطر وتقليل آثارها السلبية خلال حياة المشروع وفي كل مرحلة من مراحل العمل أشارت الدراسات السابقة أن هناك فرق واضح بين إدارة الخطر وعدم التأكد من الخطر، ولكن الاختلاف بين إدارة الخطر وعدم التأكد منه مبهم وغير واضح من منظور إدارة المشروع يفترض هذا الرأي أن المخاطر ناتجة عن عدم وضوح الأداء التنظيمي، الناتج عن عوامل داخلية وخارجية تقاطع عملية تحقيق الأهداف والغايات الموضوعية. (طاحون، 2019).

لكن التحديد المخاطر المقترح ينقصه تحديد طبيعة المخاطر، التي تظهر مع ظهور تأثير الخطر، وبالتالي، يجب أن نركز عند تفسير المخاطر على التهديدات أو الفرص المتاحة التي تؤثر على أهداف المشروع، في كل مرحلة من مراحل أدائه علاوة على ذلك، يكمن الاختلاف بين الخطر وعدم التأكد في عنصر التوقع. يفترض تفسير المخاطر أن عوامل التأثير المحتمل لم تكن فردية، وأنه تنتمي إلى مجموعة متنوعة من الأحداث المتوقعة على النقيض من ذلك، عدم التأكد لا يمكن توقعه، إذ لا يوجد خبرة سابقة في تأثير هذا المتغير ولم تتطور أساليب للتعامل مع ظاهرة عدم التأكد، بسبب نقص البحوث حول هذا الموضوع. على عكس ذلك، عن تصنيفات حالات عدم التأكد منها: التباين وعدم التأكد المتوقع، وعدم التأكد غير المتوقع، والفوضى وبالتالي، يمكن تفسير عدم التأكد بأنه احتمالية وقوع حدث غير متوقع يمكن أن يؤثر على عملية تحقيق أهداف المشروع. (زويتة، 2020).

على سبيل المثال، لو طبق نطاق المثلث الحديدي، يمكن تفسير المخاطر وعدم التأكد بأنها الأحداث ذات التأثير الإيجابي أو السلبي على النطاق والتكلفة والجودة والجدول الزمني للمشروع بناء على ذلك. تعتبر مخاطر المشروع هي المتغيرات التي تؤثر على التأجيل، والإنفاق الزائد، والأداء غير المرضي ومن هنا تظهر النتائج الجيدة أو الفشل التام للمشروع تعرف الباحثة المخاطر من هذا المنظور بأنها اختيار سلوك معين من ضمن مجموعة من العوامل التي تؤثر على البيئة، مما يحول الانتباه من احتمالية وقوع حدث ما، إلى دور المدير في تخفيف التأثير على أبعاد المشروع. وبالتالي، يمكن القول إن المخاطر تتكون من عنصرين رئيسيين فرصة وقوع العامل، وشدة العواقب أو الآثار الناتجة عن وقوع العامل تفترض الدراسة الحالية المخاطر على أنها أحداث سلبية يمكن التنبؤ بها من خلال التأثير على أداء المشروع ونتائجه طوال دورة حياته على عكس ذلك، يُشار إلى التنبؤ الإيجابي الذي يمكن أن يحدث أثناء أداء المشروع ويكون له تأثير على نتائجه من حيث التكلفة والوقت والجودة على أنه فرصة فيما يتعلق بالجانب الإداري، يتم النظر إلى المخاطر بشكل إضافي من منظور السلوك مما يشير إلى الدور والمتطلبات المتعلقة بالمدرء. (جندي، 2020).

2.1.2 تصنيف المخاطر

من خلال المراجعة الشاملة للدراسات السابقة، تم الكشف عن مجموعة متنوعة من تصنيفات المخاطر المستخدمة في إدارة مشروع الإنشاءات، ويعتمد أحدها على المشاركين في المشروع باعتبارهم مصدرا للالتزامات القانونية قسم المخاطر إلى أربعة مجموعات رئيسية هي المخاطر المرتبطة بالعميل والمخاطر المرتبطة بالمقاول، والمخاطر المرتبطة بالمستشار، والمخاطر الخارجية علاوة على ذلك، قسم المخاطر إلى فئات المثلث الحديدي الوقت والتكلفة والجودة. بينما يُصنف المخاطر إلى ثلاث مجموعات أساسية: مخاطر النطاق، ومخاطر الموارد ومخاطر الجدول الزمني حيث تمثل تغييرات النطاق والعيوب مخاطر النطاق، بينما تتمثل المشكلات المرتبطة بالموظف في كل من نقص الحافز وإيقاع العمل البطيء عند ضم هذا النوع من المخاطر إلى المخاطر المرتبطة بالنقد وعمليات التوريد لخارجي، يمثلون جميعا المخاطر المرتبطة بالمصادر. تتضمن مخاطر الجدول الزمني التبعية والمشكلات المرتبطة بتصحيح التقديرات، والتأخيرات عن الوقت المحدد. (طاهري، 2019).

3.1.2 عوامل المخاطر

عوامل المخاطر هي فئة مشتركة تضم جميع التهديدات المحتملة التي يمكن أن تؤثر على نجاح ونتائج أداء المشروع. يوجد تصنيفات وفئات مختلفة لعوامل الخطر نظرا لطبيعة التهديدات التي يتعرض لها المشروع، وزيادة عددها. يعتمد تفسير عوامل الخطر على المنظور الذي يُقيم منه فئة الخطر. أجرى مراجعة للدراسات السابقة كشفوا فيها عن اتجاهات مختلفة في تفسير عوامل الخطر العامة في جميع المشاريع. اقترح أحد التصنيفات الموجودة، وهي تقسم مجموعات العوامل إلى "اتخاذ القرار" والخبرة الهندسية" و "المعلومات" و "المعرفة المهنية" و "اتجاه النشاط" و "التأثير الاقتصادي والاجتماعي"، و "التقنيات والألات" و "الأداء". ومن ضمن نفس السياق، قدم السوسي وآخرون تصنيف عوامل الخطر وهي عامل متطلبات التصميم؛ ويعتبر العامل الأهم لأنه يمثل النسبة العليا في زيادة تكلفة المشروع، وعامل وثائق التعاقد مع المقاول، وحالة السوق و عامل التحكم في جودة المواد ومهارة التنفيذ، ودور إدارة المشروع في الدراسة الجيدة لنماذج التصميم وجداول الكميات، وعامل الرقابة الجيدة على التدفقات النقدية خلال حياة المشروع. وقدم جاسم في بحثه تصنيفا لمجموعات العوامل إلى أخطار التصميم، والتنفيذ، و الأخطار المالية، و القانونية والتعاقدية والمنظمة، والأخطار السياسية والبيئية. (باقر، 2020).

أخيرا، كان التصنيف الذي اقترحه يضم كل من تغييرات النطاق والتصميم وظروف الموقع، والقواعد واللوائح، والتمويل، والإدارة، والموارد، والبيئة، والموافقات والتصاريح، والسلامة، والتأخيرات تشير كل فئة من الفئات المقترحة إلى أهمية العوامل الموحدة في الإدارة والموارد والمعلومات والتأثير الاجتماعي، ولكن يمكن رؤية الاتجاه الواضح في توسيع قائمة العوامل، ويمكن تفسير هذا بخصائص كل نوع من المشاريع والعوامل التي تؤثر على أداءه. إن عملية إدارة المخاطر تتألف من تقرير الأهداف التعرف على المخاطر، تقييم المخاطر، دراسة البدائل واختيار أداة التعامل مع المخاطر، تنفيذ القرار ومن ثم التقييم والمراجعة. (إبراهيم، 2019).

كما أنه هناك عوامل فنية وهي المتطلبات، والجوانب الفنية، والنظام العام، والجودة. أما التصنيف الذي قدمه Jaber في بحثه، فيتضمن ثمانية مجموعات من العوامل، وهي: العوامل السياسية والاجتماعية، وعوامل السوق، والإدارة، والاقتصادية الفنية، والمالية والقانونية. (المصري، 2019).

بدراسة تقييم عوامل قام كل من الخطر التي يمكن أن تحدث في مشاريع الإنشاءات الدولية المشتركة، وساهمت مراجعتهم للدراسات السابقة في تحليل التصنيفات الحالية لعوامل الخطر. على سبيل المثال، كشفت نتائج دراسة رشيد التي أجريت على عدد من خبراء مشاريع الإنشاءات وعددهم 37 خبيراً كان أغلبهم أكثر من 15 سنة خبرة، وتوصلت الباحثة إلى أن أهم عوامل الخطر في مجال الإنشاءات عدم توفر المخططات للشبكات الخدمائية المارة بالمواقع، وهذا السوء فهم المخططات والمواصفات، وأن حدوث المخاطر يؤدي إلى مخاطر أخرى وهذا بسبب عدم المتابعة والرقابة وأن أكثر عوامل المخاطر هو مدة تنفيذ المشروع وتأثيره على تكلفة المشروع، وعامل التعاقدية لذا يجب وضع شروط تعاقدية للتقليل من المخاطر بالمثل، ذكر السوسي وآخرون فريسته إلى أن 28% من عوامل الخطر تؤكد حدوثها بنسبة عالية، وأنها تؤثر على الجدول الزمني وأقل في الجودة، وأن 53% من المخاطر تؤثر على الوقت المحدد لتنفيذ المشروع، ونسبة 15% من المخاطر تؤثر على التكلفة بدرجة كبيرة، ونسبة 7% منها تؤثر على جودة المشروع. أقرت نتائج الدراسة التي أجراها بأن أهم عوامل الخطر تتضمن كل من عدم الاستقرار السياسي، والفساد، ومشكلات التشريع، واللوائح والسياسات، والتفاوت في الطلب في السوق، والعوائق المرتبطة بالمواد والمعدات، وبقاء الموظفين. وبالتالي، يمكن القول أن التصنيف يتفاوت تفاوتاً كبيراً من حيث المكان (الثقافة)، ونوع المشروع، والصناعة، ومؤشرات المنظمة التي تنفذ المشروع. (الشايح، 2023).

4.1.2 إدارة المخاطر المتعلقة بالمشاريع

يرتبط تفسير إدارة المخاطر بالجانب الذي يركز عليه الباحث عند تفسير المصطلح. كشفت مراجعة الدراسات السابقة أن النطاقين الأساسيين لتحليل إدارة المخاطر هما نطاق المنظمة ككل، ونطاق المشروع المحدد، وأنهما يعكسان مستويات إدارة المخاطر. إن إدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع يمكن تحديد المخاطر بأنها فن وبأنها علم استكشاف المخاطر وتحليلها وتخفيفها في جميع مراحل أداء المشروع، وبما يحقق أهداف المشروع بأفضل شكل ممكن يؤكد التفسير الثاني لإدارة مخاطر المشروع على دورها كممارسة التقييم التهديدات المحتملة التي يمكن أن تقع وتضر المشروع، كأداة لتحليل تأثيرها المحتمل على نجاح المشروع. (محمود، 2019).

من ثم ترى الباحثة بأن التحديد المخاطر المذكورة معتمدة على المكونات المتشابهة في إدارة مخاطر المشروع، والتي تتضمن تحديد المخاطر والتهديدات / عدم التأكد، وتحليل تأثيرها المحتمل على عملية المشروع ونتائجه وأهدافه، وتخفيف هذا التأثير عبر تطبيق الممارسات ذات الصلة. (طاحون، 2019).

بناء على ذلك، يمكن افتراض أن المهمة الأساسية لإدارة المخاطر هي زيادة المزايا الناتجة عن الأحداث الإيجابية لأقصى حد، وتقليل الضرر الناتج عن الأحداث السلبية لأدنى حد. علاوة على ذلك، يجب التأكيد على أن إدارة مخاطر المشروع هي عملية مستمرة تؤثر على احتمالية النجاح في سياق التكلفة، والتخطيط، والجودة، وراحة الموظفين، والأداء تلخيص الباحثة لما سبق ذكره أنه يمكن القول أن إدارة مخاطر المشروع هي فن وعلم تحديد المخاطر والتهديدات وتقييمها وتخفيف تأثيرها للمساهمة في نجاح المشروع من حيث الأداء والتكاليف والجودة والتخطيط ورضا المساهمين.

من ناحية أخرى، يمكن ربط تفسير إدارة المخاطر بفئة المؤسسة الواسعة، والتركيز على تأثير الثقافة المنظمة واتجاه الإدارة على المستوى التنظيمي. يمكن تفسير إدارة مخاطر المؤسسة التقليدية من هذا المنظور باعتبارها أساليب تخفيف المخاطر التي تتبناها المنظمات داخليا. يحد هذا التفسير من نطاق البحث المحتمل، ويتجنب موضوع التعاون الخارجي مع المنظمات الأخرى يرتبط هذا التفسير. (زويته، 2020).

للتعامل مع المخاطر المشتركة بالمستوى التنظيمي ومستوى المشروع، ويركز على مهام إدارة المخاطر بشكل عام، وعلى دور مدير المخاطر كمنفذ لاستراتيجية تخفيف المخاطر النظامية بشكل خاص. رغم ذلك، تعتمد إدارة المخاطرة بشكل رئيسي على التعليمات، والاستراتيجية المعتمدة والحساسية للإشارات، وكلها أشياء ممكنة فقط في حالة المجتمعات المتطورة وتبادل المعلومات. بناءً على ذلك، يمكن القول إن التدخلات الإدارية المطبقة لإدارة مخاطر المشاريع المعقدة التي تتضمن المنظمات بأكملها توضع وتتطور لتحمل الأساليب التحليلية البسيطة، وتوقع ومنع المخاطر المحتملة. إن العمليات الستة التي يجب أن تتضمنها ممارسة إدارة المخاطر هي إدارة المخاطر، وتحديد المخاطر، وتحليل المخاطر النوعي وتحليل المخاطر الكمي، وتخطيط الاستجابة للمخاطر، ومراقبة المخاطر والسيطرة عليها ويمكن أن نستنتج بأن إدارة المخاطر على

المستوى التنظيمي تفترض توسيع مجال العناصر المذكورة في تحديد المخاطر إدارة مخاطر المشروع مع تقسيم المخاطر إلى فئة نوعية أو كمية، وممارسات ما بعد تخفيف المخاطر التي تتضمن كل من المراقبة والتحكم. (جندي، 2020).

5.1.2 تحليل إدارة مخاطر المشروع

في هذا الجزء من الدراسة تم تحليل إدارة مخاطر المشروع من منظور تخفيف تأثير المخاطر عبر تطبيق استراتيجية محددة أو أسلوب محدد؛ وذلك بالتخطيط والتحليل للمخاطر المستقبلية والعمل على الحد من آثارها السلبية. يُنظر الإدارة مخاطر المشروع من تلك الناحية باعتباره عملية تحديد وتحليل وتنظيم وتوسيط مستمرة للتهديدات التي تستنزف الموارد، واحتمالية تحقق النتائج الناجحة فيما يخص التكلفة والخطوة والجودة والرفاهية والإدارة بناء على ذلك، يرتبط تطبيق إدارة مخاطر المشروع بالحاجة الماسة لزيادة القيمة المنظمة والمساهمة في القدرات المالية والاجتماعية للمنظمة وبالتالي يمكن القول إن إدارة مخاطر المشروع تشير إلى المشكلات المحتملة على مدار فترة المشروع، وشدة تأثيرها على نتائجه ونجاحه بشكل عام بناء على ذلك، يمكن اعتبار إدارة مخاطر المشروع جزءاً من تخطيط المشروع، وأهميتها الأساسية هي تطوير وتطبيق وتقييم الاستراتيجيات المهمة لزيادة فعالية أداء المشروع. (طاحون، 2019).

هناك طرق تتضمن تزويد الإدارة المنظمة بأدوات تخفيف المخاطر، منها تحليل وإدارة مخاطر المشروع كإطار متخصص يساهم في التغلب على العواقب المحتملة بنجاح. على سبيل المثال، تم إنشاء مجموعة متنوعة من إجراءات لتقييم تأثير المتغيرات الخفية أو غير الظاهرة، مثل المخاطر الفنية أو الاقتصادية أو السياسية أو الإدارية أو الاجتماعية. علاوة على ذلك، تتضمن مجموعة من الاستراتيجيات التي يمكن تبنيها لتقليل النفقات المحتملة المرتبطة بتأثير المخاطر. (جندي، 2020).

يرتكز المثلث الحديدي على ثلاث نقاط وهي الوقت التكلفة والجودة وفي بعض المشاريع يتم التركيز على عدم المساس بأحد هذه الركائز تحت أي ظرف من الظروف ففي بعض المشاريع يتم اللجوء الى إتباع الطريقة البديلة هي طريقة (أ) + (ب)، وتعتمد على نظام المزايدة ثنائية القطب، الذي يُضيق نطاق إدارة المشاريع إلى بعدين فقط من أبعاد المثلث الحديدي وهما: الوقت والتكاليف مثلاً. إن الفكرة الرئيسية في

تلك الطريقة هي تسريع الإنشاء بأقل تكلفة ممكنة وفي أقل وقت ممكن ثبتت فعالية (1) + (ب) في حالة وجود وقت محدود لتقييم المخاطر وتحليل العقود. علاوة على ذلك، تشير الدراسة أيضا إلى أن السعر متضمن في القيمة النقدية للمشروع، وأن الوقت المحدد في العقد يمكن قياسه بمكافئ نقدي رغم التعليقات الإيجابية المهمة بشأن طريقة (أحب)، إلا أن الجدول الزمني المحدود ذا الاحتمالية المرتفعة سيؤدي لحدوث تأخيرات، ويزيد من خطر فشل الأداء. (طاحون، 2019).

من ثم، فإن الميزة الأساسية لتطبيق طريقة + (ب) مرتبطة بنظام المزايدة في مراجعتهم للدراسات السابقة أن وجد الممارسات الأكثر فعالية في دعم تخفيف المخاطر، والتغلب على المخاطر على مستوى المشروع والسوق والدولة، يجب أن تتضمن تأسيس مشروع مشترك شركاء محليين معروفين وتقييم دقيق للجدوى، والحصول على تأمين ضد المخاطر السياسية، والإشراف على التغييرات في العقد، وبناء علاقة ودودة طويلة الأجل مع الحكومة المحلية. علاوة على ذلك، أكد الباحثون على أن تخفيف المخاطر السياسية يجب أن يتضمن تحديد وتطوير خطط العمل، والمفاوضات مع الحكومة المستضيفة لبناء علاقات والحصول على تأمين، وتخصيص الأموال الإضافية التي يمكن طلبها في حال وقوع حدث طارئ. يجب التأكيد على أن مراجعة الدراسات السابقة كشفت أن أغلب الدراسات ركزت على تحديد المخاطر المتنوعة، والتدابير العامة التي تطبق لتخفيفها لكن التحديد الكمي للارتباطات بين تدابير ، تخفيف المخاطر ومعايير نجاح المشروع لم يدرس بما يكفي، وبالتالي لا يتوافر للخبراء سوى معلومات محدودة عن مدى تخفيف أي استراتيجية إدارية لخطر معين. (طاهري، 2019).

6.1.2 عملية إدارة المخاطر

إن مراحل عملية إدارة المخاطر التي اقترحها "معهد إدارة المشاريع" هي المرحلة الأكثر شيوعًا. إن الخطوة الأولى هي تخطيط إجراءات إدارة المخاطر. توضع خطة إدارة المخاطر بناءً على جدول المشروع وخطة إدارة المشروع، تحدد باستخدام التقنيات التحليلية والاجتماعية والتقييمات الخبيرة المخاطر موجودة في جميع المشاريع. يتمثل دور فريق إدارة المشروع في فهم أنواع ومستويات المخاطر في المشروع ثم وضع وتنفيذ خطط للتخفيف من هذه المخاطر. تمثل المخاطرة احتمالية وقوع حدث خلال حياة المشروع بشكل سلبي

يؤثر على أهداف المشروع، ويختلف الحد من المخاطر حسب نوع الصناعة وتعقيدها ومرحلة المشروع. ستعكس خطة مخاطر المشروع أيضا ملف تحديد المخاطر الخاص بمدير المشروع وأصحاب المصلحة المعنيين. (طاحون، 2019).

يتكون تحديد الخطر من مراجعة وتحليل مستندات المشروع وخططه وتقديراته وعوامله البيئية. تتضمن مدخلات تلك الخطوة خطط إدارة التكلفة، وإدارة الجدول الزمني وإدارة المخاطر وإدارة الجودة وإدارة الموارد البشرية باعتبارها مستندات تقدم شرحا مفصلا لجميع عمليات المشروع. بعد الانتهاء من تلك المرحلة، يجب وضع سجل مخاطر يضم قائمة تتضمن التهديدات قائمة الاستجابات المحتملة لها إن تلك المرحلة مخصصة لتحديد المخاطر المحتملة، بينما تتضمن المرحلتين التاليتين التحليل النوعي و الكمي للمخاطر. إن تحليل المخاطر النوعي هو الخطوة الرابعة في عملية إدارة المخاطر، حيث تهدف تلك المرحلة إلى تقدير احتمالية حدوث الالتزامات القانونية المحددة، وتأثيرها على المشروع، والإطار الزمني استجابة الشركة عبر تطبيق مقاييس المثلث الحديدي إن القضاء على الانحياز جانب محوري في التحليل النوعي؛ نظرا لطبيعة الأحكام الشخصية التي يصدرها أعضاء فريق المشروع وأصحاب المصلحة. يوصي معهد إدارة المشروع بمصفوفة الاحتمالية التأثير كأداة للتحليل النوعي. إضافة إلى تقدير شدة المخاطر، من الضروري تصنيف المخاطر حسب مصادرها ومجالات تأثيرها المرتبطة بفئات المثلث الحديدي. ينتج عن تلك الخطوة تحديثات السجل المخاطر، والافتراضات الحالية حول نطاق المشروع. (زويته، 2020).

يستخدم التحليل الكمي للمخاطر للحد من عدم اليقين وتقديم الأدلة لاتخاذ مزيد من القرارات. وفي حين أن هذا التقييم يستند إلى نتائج الخطوات السابقة، فإن بيانات إضافية مستمدة من المقابلات مع أصحاب المصلحة والتحقيق في توزيعات الاحتمالات تستخدم لتقدير المخاطر التي لها أكبر الأثر، وتكاليفها، ونطاق الأصول اللازمة لإنجاز المشروع. وحصيلة هذه المرحلة هي تحليل احتمالي للمشروع على أساس تحديد أولويات المخاطر وتحديد كمها. ويشكل تقديم وصف مفصل لـ النتائج المحتملة لكل تهديد محتمل أساساً لتخطيط الاستجابات للمخاطر التي تمثل المرحلة الخامسة من إدارة مخاطر المشروع. (جنيدى، 2020).

تتضمن إدارة المخاطر للمشاريع وجود استراتيجية للمخاطر، وتقييم المخاطر، والتكيف مع المخاطر، كما تشمل إعادة التقييم تحديد المخاطر المحتملة وتقييم الأثر المحتمل للمخاطر. إن تحديد المخاطر عملية إبداعية ومنضبطة، حيث تتضمن العملية الإبداعية جلسات عصف ذهني، يطلب من الفريق إنشاء قائمة بكل شيء يمكن أن يحدث بشكل خاطئ مع ضرورة التركيز على تخطيط الاستجابة للمخاطر وقبول جميع الأفكار في هذه المرحلة مع تقييم للأفكار القادمة. (زويته، 2020).

إن هدف تخطيط الاستجابة للمخاطر هو تقليل آثار التهديد على نتيجة المشروع من حيث التكلفة والوقت والنطاق والجودة. يستخدم مديرو المشروع خطة إدارة المخاطر وسجل المخاطر لتخصيص استراتيجية من الاستراتيجيات الأربعة المتاحة للتعامل مع كل نوع من المخاطر. إن الاستراتيجيات الرئيسية للتعامل مع المخاطر المحتملة هي التجنب عن طريق تمديد فترة الجدول أو تقليل النطاق، والنقل مع ضمانات وتأمينات، والتخفيف كتطوير مبدئي، والقبول. (طاهري، 2019).

هياكل إدارة المشاريع والمخاطر المرتبطة بها هناك ثلاثة أنواع من الهيكل التنظيمي، الذي يحدد التسلسل الهرمي وكيفية اتخاذ القرارات لها مزايا ومخاطر وهي الهيكل الوظيفي التنظيمي، هيكل المشروع التنظيمي، وهيكل المصفوفة التنظيمي. وتؤثر هذه الهياكل على خصائص المشروع من حيث الموارد المتاحة، وسلطة مدير المشروع ودوره، ومراقبة الميزانية، والموظفين الإداريين. يؤدي الهيكل الوظيفي التنظيمي إلى سلطة ضئيلة أو معدومة لمدير المشروع، حيث أن الميزانية محكومة من قبل المدير الوظيفي، الذي هو المسؤول عن تنسيق المشروع ويسند المهام إلى الموظفين داخل الإدارة وفي حين أن هذا الهيكل يرتبط أيضاً بعدد قليل من الموارد المتاحة، فإن المدير الوظيفي أكثر اهتماماً بأداء الوحدة وقد لا يعين المشروع الموظفين ذوي المهارات التقنية الممتازة والنادرة. وبسبب التعارض مع المدير الوظيفي، قد يعاني مدير المشروع من نقص في الموارد والسلطة. وقد يكون لدى الموظفين الذين يعتمد نموهم الوظيفي على أدائهم مع الإدارة الوظيفية التزام أقل بالمشروع. وقد تؤدي درجة عالية من المركزية داخل هذه الهياكل إلى منع السلوك الابتكاري. ومع ذلك، قد يؤدي هذا الهيكل التنظيمي إلى تحسين تنفيذ السياسات المؤسسية في المشروع. (جندي، 2020).

وعلى عكس الهيكل الوظيفي، يؤدي هيكل المشروع التنظيمي إلى استقلال كبير للمدري المشاريع شكل (4) على الرغم من أن هذا يؤدي إلى المزيد من الموارد المتاحة مع سلطة أعلى لمدير المشروع. من جانب آخر، قد يؤدي هذا الهيكل إلى انخفاض الامتثال لقواعد ومتطلبات الشركات. وبما أن العديد من الشركات تفرج عن موظفيها بعد الانتهاء من المشروع، فقد يولي الموظفون اهتماماً لمستقبلهم أكثر من اهتمامهم بالمشروع خلال المراحل النهائية المتعلقة بالمشروع. ويمكن أن يساعد هيكل المصفوفة التنظيمي على الجمع بين الفوائد من الهيكل التنظيمي الوظيفي وهيكل تنظيم المشاريع. (زويته، 2020).

يتضمن الهيكل المصفوفة التنظيمي مصفوفات قوية ومتوازنة وضعيفة، حيث يتسم الهيكل المصفوفي القوي بالعديد من الخصائص مثل الدوام الكامل لمدري المشروع والسلطة الكاملة في اتخاذ القرارات. بينما يتميز الهيكل المصفوفي المتوازن بمستوى معين من السلطة والمسؤولية والمساءلة بين المدير الوظيفي ومدير المشروع، مع ذلك يكون مدير المشروع مسئولاً أمام المدير المباشر، في حين يتميز الهيكل المصفوفي الضعيف بالعديد من الخصائص مثل التنظيم الوظيفي التقليدي وإعطاء بعض السلطة لمنسق المشروع. (طاهري، 2019).

هناك فرق رئيسي بين الهيكل المصفوفة التنظيمي والهيكل الوظيفي هو أن المديرين الفنيين لا يشاركون في تنسيق المشروع. ويتم ذلك من قبل أحد أعضاء الفريق الذين يمكن تعيينهم في منصب مدير المشروع أو أن يكون عضواً في إدارة المشروع. وعلى الرغم من أن أهمية مدير المشروع معترف بها في إطار هذا الهيكل، إلا أن المديرين الفنيين ما زالوا يشاركون في عملية صنع القرار وإدارة الميزانية. وتتمثل المساوئ الرئيسية لهذا الهيكل في وجود كل من مدري المشاريع والمدراء الوظيفيين. وقد تؤدي الحاجة إلى التفاوض على اتخاذ القرارات وتقديم تقرير إلى اثنين من أرباب العمل إلى توتر إنجاز المشروع. (طاحون، 2019).

7.1.2 أبعاد إدارة المخاطر المرتبطة بالمشروع

تشمل إدارة المخاطر العديد من الأبعاد بما في ذلك المخاطر الفنية، واللوجستية، والمالية، و البشرية والاجتماعية والسياسية والبيئية الطبيعية. ولكل منها إدارة متخصصة بالتخطيط والتحليل لهذه المخاطر، حيث سيتم شرحها كما يلي:

أولاً: إدارة المخاطر الفنية

يمكن تفسير المخاطر الفنية بأنها عدم القدرة على إنشاء أو إنتاج منتج أو خدمة تحقق أما بالنسبة للمواصفات والخصائص المحددة مسبقاً للإدارة، فيقيم الخطر الفني عبر التحديد الكمي لاحتمالية عدم تحقيق الأداء المخطط في مرحلة الإنتاج. يتم دمج تقييم مخاطر مراحل تحديد الخطر وإدراجه في قائمة المخاطر والتي تتضمن المواصفات الفنية المحددة مسبقاً، ومرحلة تقييم تطبيق احتمالية الوقوع كعامل في التقييم، ومرحلة تحليل العواقب بعد التقييم، توضع استراتيجية التعامل مع المخاطر الموجودة، وتحدد أولوياتها وفقاً لاحتمال وقوعها ومدى عواقبها. وفقاً لنتائج البحوث التي أجراها، كانت النزاعات الصناعية، والعجز في توصيل الكهرباء، وعجز إمداد المياه، ومشكلات الاختلافات في ممارسات الإنشاءات بين الشركاء العالميين من ضمن أكبر المخاطر الفنية الموجودة عموماً فإن عوامل المخاطر الفنية المذكورة شائعة في مشاريع الإنشاءات الدولية ويمكن أن تؤثر تأثيراً قوياً على تصنيف المخاطر العامة، وتلفت الانتباه إلى عوامل محددة في كل مرحلة. شددت دراسة على ضرورة الاهتمام بزيادة الوعي على مستوى الإدارة والعاملين على حد سواء بأهمية وتأثير المخاطر ودورها في نجاح المشروعات وضرورة وجود خبرات ومعرفة عالية في استعمال التقنيات بالإضافة إلى الموارد الفنية التي تساهم في نجاح المشاريع والتقليل من المخاطر. إن من أهم المخاطر الفنية التي تواجه المشروع هو تحديد موقع إقامته، وملاءمة العوامل البيئية للأساليب الفنية التي ستستخدم في المشروع نظراً لعدم تطابق قواعد البيانات مع معايير المشروع. وهناك أيضاً مخاطر ارتفاع أسعار الآلات والمواد الخام وكذلك معارضة المجتمع لموقع المشروع. (جنيدى، 2020).

ثانياً: إدارة المخاطر اللوجستية

ما زالت تحديد المخاطر وإدارة المخاطر اللوجستية أو إدارة مخاطر سلسلة التوريد محل نقاش موسع بسبب وجهات النظر المختلفة التي يقيم منها الباحثون تلك الظاهرة. وفقاً لنتائج مراجعة الدراسات التي أجراها يمكن تحديد المخاطر وإدارة سلسلة التوريد بأنها محاولة التعاون داخل المنظمة باستخدام منهجيات إدارة المخاطر الكمية والنوعية بهدف تمييز الأحداث والظروف غير المتوقعة وتقييمها وتخفيفها والرقابة عليها، والاستعداد لتأثيرها السلبي على أي جزء من سلسلة التوريد أثناء أداء المشروع، يمكن

التميز بين ممارستين مشتركيتين مهمتين لإدارة مخاطر سلسلة توريد، وهما (1) مشاركة معلومات المخاطر (2) آلية مشاركة المخاطر. إن الاستراتيجية القائمة على مشاركة معلومات المخاطر تفترض وجود تبادل للمعلومات المرتبطة بمخاطر سلسلة التوريد بين المنظمة وأعضاء سلسلة توريدها في الوقت المحدد وبدقة تساهم تلك الممارسة في تطوير ظهور سلسلة التوريد، وهذا مهم في مشاركة المخاطر وتخفيفها. علاوة على ذلك، تقترح آلية مشاركة المخاطر توحيد الحوافز بين أعضاء سلسلة التوريد وتعزيز التنسيق بينهم لتخفيف التأثير المحتمل للمخاطر. من جانب آخر، أكد الباحثون على مشكلتين محوريّتين في إدارة مخاطر سلسلة التوريد، وهما مشاركة المعلومات وبناء الحوافز وأخيرا على أن تعديل التدابير الاستباقية ووضع استراتيجية إدارة مخاطر سلسلة توريد مرنة سيساهم في تقليل تأثير المخاطر على النظام اللوجستي. (زويطة، 2020).

من وجهة نظر عبد المجيد إن من أهم مهام إدارة مخاطر سلسلة التوريد هي تقييم المخاطر ووضع الاستراتيجيات لإدارتها، وأنها تهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستوى مقبول علاوة على ذلك، من عوامل نجاح إدارة سلسلة التوريد تحديد المخاطر حسب الأولوية. (طاهري، 2019).

ثالثا: إدارة المخاطر المالية

تعتبر المخاطر المالية من أهم العوامل التي تساهم في نجاح أداء المشروع وتؤثر على مشاريع الإنشاءات. يمكن تحديد المخاطر المالية بأنها فئة مخاطر تؤثر على أداء ونتائج منظمات الإنشاءات ويمكن تحديد أهم المخاطر المالية في مجال الإنشاءات من خلال عدم توافر أموال من العميل، وتقلب سعر الصرف، والتضخم وتخلف المقاول من الباطن عن السداد ومشكلات تمويل المشروع أثناء فترة التنفيذ وعلاوة على ذلك تشير إدارة المخاطر المالية إلى قدرة المنظمة على التغلب على المخاطر المالية للمشروع أثناء دورة حياته. وبالتالي، يجب اتخاذ إجراءات لتخفيف تلك المخاطر في مصادرها الأساسية الثلاثة، وهي التغييرات في الأسعار في السوق، وخسارة الائتمان المرتبطة بانتهاك الأطراف الأخرى لالتزاماتهم التعاقدية، والخسائر التشغيلية الناتجة عن تأثير العوامل الداخلية والخارجية. (جندي، 2020).

تهدف إدارة المخاطر الى تقييم وتحديد وتحليل الخطر مع ضرورة الكشف عن الحلول المناسبة وذلك من أجل السيطرة على الآثار الناتجة عن المخاطر والتي تؤثر سلبا على أداء المشروع، حيث تعتمد عملية إدارة المخاطر على مجموعة متنوعة من العوامل التي يجب السيطرة عليها خصوصا في مرحلة اتخاذ القرار، مما يساهم في نهاية المطاف في الحد من التكاليف الناتجة عن هذه المخاطر علاوة على ذلك، هناك العديد من المصادر المتنوعة التي تنتج عنها مجموعة من المخاطر بما في ذلك حالة عدم اليقين في أسواق الأوراق المالية وأسواق التداول ومن التهديدات الناتجة عن فشل مشروع في أي مرحلة من مراحل حياته الكوارث الطبيعية التي يمكن أن تهدد المخزون على سبيل المثال الحروب. وبالتالي فإن الشركات التي لديها معايير عالية في إدارة المخاطر المالية شهدت معدل نمو سنوي بقيمة أعلى بنسبة 10% من غيرها من الشركات أن متوسط قيمة الخطر المالي وجد هي 3.77% من قيمة العقد. علاوة على ذلك، كشف الباحثون عن وجود علاقة ضعيفة بين حجم العقد ودرجة الخطر المالي، وبين وقت الأداء وشدة الخطر المالي من ثم، فإن حجم العقد وشروطه لا يمكن اعتبارهم ضمن العوامل التي تزيد المخاطر المالية. (طاهري، 2019).

رابعاً: إدارة مخاطر الموارد البشرية

أن دور تخطيط الموارد البشرية والتوظيف وتطوير وإدارة فريق المشروع حول الأحداث المرتبطة بالعاملين التي من الممكن أن تعرقل سير المنظمة نحو تحقيق الأهداف. تتكون المشاريع من فرق وتحتاج إلى إدارة فريق (فرق) المشروع أثناء دورة حياة المشروع، والبحث عن الأشخاص وإدارة المخرجات، والحفاظ على المواعيد المجدولة، وإدارة المشروع. إن أهم مورد للمشروع هو فريق المشروع تتطلب المشاريع خبرة محددة في بعض المواعيد في الجدول الزمني والمهام المحددة لكل مرحلة حالية أو مستقبلية. ونرى أن غالبية المنظمات تتعاقد مع العديد من المشاريع في وقت واحد وهذا يعني أن الموظفين في المنظمة عليهم العمل على أكثر من مشروع. وهناك مشاريع ذات طابع خاص وتتطلب مهارات وموارد لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال التعاقد الخارجي أو أطراف ثالثة لذا يجب الحرص على تنسيق هذه الموارد البشرية جنباً إلى جنب مع إدارة الجدول الزمني للمشروع حيث أنه يشكل أمراً بالغ الأهمية لتحقيق النجاح الشامل. ترتبط مخاطر الموارد البشرية بوحدة من أهم مصادر نشاط المنظمة وهي رأس المال البشري أو العاملين. (زويتة، 2020).

يوجد تفسيرات مختلفة لتلك الظاهرة، ويختلف كل تفسير بناء على المنظور الذي تبناه البحث لتحليل الموضوع، ولكن أنماط التفسير الشائعة تضمن احتمالية حدوث خسائر كبيرة بسبب التأثير البشري، عواقب القرارات المتخذة المتعلقة بالموظفين، ومشكلات إدارة الموارد البشرية نشاط رقابي من ثم، يمكن تصنيف مخاطر الموارد البشرية كخطر تشغيلي يشير إلى مجموعة من الأحداث المرتبطة بالموظفين وتؤثر على أداء ونتائج المشروع، والأهداف المنظمة المرتبطة به يعتمد تصنيف مخاطر الموارد البشرية على مستوى المنظمة ومنظور البحث، ولكن العوامل الشائعة هي الخصائص الفردية للموظفين، و سلوكياتهم وأفعالهم، والقرارات المتخذة في ضوء أدائهم، وعلاقاتهم بالموظفين الآخرين والمقاولين الخارجيين. وقد أشار الجيلاوي ومحمد إلى مشاركة كافة العاملين في المنظمة والتحفيز المستمر والتركيز على تقديم خدمة أفضل للعميل لضمان نجاح المشروع من خلال تطبيق متطلبات إدارة الجودة الشاملة والذي له تأثير متوسط على إدارة المخاطر. (طاهري، 2019).

خامساً: إدارة المخاطر الاجتماعية والسياسية

تتميز إدارة المخاطر الاجتماعية بعملية منهجية لتحديد وتصنيف وتحليل وتقييم والاستجابة والسيطرة على المخاطر، تم إنشاء إطاراً لإدارة المخاطر الاجتماعية يهدف هذا الإطار إلى مساعدة الأفراد والأسر والمجتمعات على إدارة المخاطر الاجتماعية وتقديم الدعم للفقراء. واقترحوا أن تتضمن إدارة المخاطر الاجتماعية استراتيجيات الوقاية والتخفيف والتكيف. لذلك، ترتبط إدارة المخاطر الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بإدارة أصحاب المصلحة. (جنيدي، 2020).

إن الخطر السياسي هو أحد أكثر فئات التحليل تعقيداً، نظراً لهيكله المعقد وتقلب تأثير العوامل المحتملة. إن تفسير المخاطر السياسية في سياق هذا البحث أقرب لتحديد المخاطر عدم التأكد منه إلى الخطر. يمكن تفسيره كذلك بأنه احتمالية تسبب حدث معين في بيئة سياسية في حدوث تغييرات في أداء المشروع ونتائج المنظمة سواء على المستويات الكبرى أو الصغرى، سواء تم هذا بشكل مباشر أو غير مباشر، وبشكل منتظم أو دوري. إن تصنيف المخاطر السياسية يشمل المخاطر السياسية الكبرى، والمخاطر السياسية الصغرى والخطر السياسي الخارجي أو الدولي من المهم في إدارة المخاطر السياسية إجراء تقييم

لعدم التأكد الانتخابي، ومخاطر الصراع، والتوترات الاجتماعية، ومستوى الفساد، وعدم الاستقرار السياسي، وجودة النظام السياسي في الدولة المستضيفة، خطر التخلف عن سداد الدين السيادي والعلاقات بين السياسة والسوق المحلي. (طاهري، 2019).

يمكن تحديد المخاطر الاجتماعية بأنها احتمالية تأثير العوامل الخارجية التي تتسبب في نواتج سلبية على صورة أو سمعة المنظمة في المجتمع. يرتبط الاهتمام بالمخاطر الاجتماعية بتغييرات وتطور نموذج أداء الشركات. يتكون دور إدارة المخاطر الاجتماعية من حماية المعيشة والرفاهية الأساسية للفرد، وتعزيز مرونة ووعي الفرد فيما يتعلق بإمكانية حدوث الخطر المحتمل تعكس المخاطر الاجتماعية من منظور المنظمة التسابق على اكتساب الدعم الاجتماعي في موقع معين أو بين جماهير محددة؛ لتحقيق الاستغلال الشرعي للموارد البشرية والبيئية الخاصة بالعمليات التي تريد المنظمة أداؤها لو أرادت الإدارة التعامل مع المخاطر الاجتماعية، يجب أن تتبنى استراتيجية الإجماع المبنية على تحديد المتغيرات الداخلية والخارجية لتطوير الاستراتيجيات الضرورية للتعامل مع تهديدات البيئة المنظمة. (جندي، 2020).

سادساً: إدارة المخاطر البيئية

أن منظور نظرية أصحاب المصلحة قابل للتطبيق على الطبيعة والبيئة، ويؤكدون على أن البيئة الطبيعية غير البشرية يجب تضمينها في مفهوم إدارة صاحب المصلحة بسبب دورها كعنصر محوري يؤثر على بيئة الأعمال علاوة على ذلك، يمكن تعديل تلك الفكرة تبعاً لحقيقة أن البيئة الطبيعية تربطها علاقة تكافلية تبادلية مع العمليات المنظمة وعمليات الأعمال، مما يخلق مساحة تقع فيها التفاعلات. إن العلاقة الوثيقة بين مخاطر تمويل المشروع والمخاطر البيئية الطبيعية يتوسطها تأثير الأحداث البيئية والطبيعية على سلسلة التوريد والأداء في الموقع. علاوة على ذلك، تقتض إدارة المخاطر البيئية تشغيل الأنشطة في اتجاهات مختلفة، وتوحيد تقييم مخاطر السلامة والتلوث والكوارث الطبيعية يعكس كل اتجاه من الاتجاهات مجال اهتمام يجب على المنظمة التركيز عليه. (طاحون، 2019).

المبحث الثاني: الاحتيال المالي

1.2.2 مفهوم الاحتيال المالي

قبل الدخول في تحديد المخاطر الاحتيال المالي من الناحية القانونية والفقهية وتحديد المخاطر ها، سندسلط الضوء على بعض المصطلحات المشابهة لنعتبرها، من خلال المقارنة، أداة مثالية في تحديد الأشياء، بعض المفاهيم المرتبطة بمفهوم الاحتيال: من غيره بالأساليب والمناورات الاحتيالية وتحقيق ذلك الهدف الذي لولاه لما كان ممكنا. (المطيري، 2024)

الاحتيال هو أيضا: "استيلاء على مال مملوك للغير بخداعه وتسليم ذلك المال من قبل الجاني وحده، وتسليم الضحية للجاني منقولات مملوكة للغير". ويشمل الخداع والخديعة والاحتيال، حيث نجد أيضا مصطلح الاحتيال المدني، الذي يختلف عن الاحتيال الجنائي، الذي يؤدي فقط إلى إبطال العقد، في حين يؤدي الاحتيال المالي إلى فرض عقوبات على الجاني. (سيد، 2022)

بالرجوع إلى المشرع الجزائري كعادته فإنه لا يعرف جريمة النصب في قانون العقوبات بل يكتفي بتوضيح الأفعال المكونة والظروف المشددة لهذه الجريمة من خلال نص المادة 372 من قانون العقوبات: من تسلم أو حصل بطريقة احتيالية على أموال أو منقولات أو سندات أو معاملات أو التزامات أو نسخ إعلانية أو نشرها بقصد الاستيلاء على كل أو بعض ثروة الغير أو حاول ذلك باستعمال أسماء أو أوصاف كاذبة أو سلطة وهمية أو مصداقية مالية وهمية أو بخلق أمل في الفوز بأي شيء أو بوقوع واقعة أو أي واقعة أخرى وهمية أو خشبية، في حين أن المفهوم القانوني للشكوى عن انتهاك المطالبات المتعلقة بوسائل ومناورات كوبريمورز وما كان تحقيق هذا الهدف ليتم لولاها كما يعرف بأنه فعل عمدي ينطوي على استعمال الخداع للحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على نوع من المنفعة المالية لمرتكب الجريمة أو لتسهيل ذلك على الآخرين، مما ينتج عنه نوع من إن الاحتيال الإلكتروني هو جريمة يعاقب عليها القانون، ولابد أن لا تقتصر الخسارة التي لحقت بالطرف الذي وقع عليه الاحتيال على المنافع المادية أو المعنوية، لأن الاحتيال لتقديم معلومات عادلة يشمل أيضا الاحتيال، والحصول على منافع غير مشروعة أو بهدف

الإضرار بالطرف الذي وقع ضحية الاحتيال، ومن الجدير بالذكر أن المشرع الجزائري لم يعرف الاحتيال المالي الإلكتروني صراحة ولم يجرمه، بل اكتفى بالنصوص والقوانين التي تجرم الجرائم الإلكترونية. (وليد، 2023)

كما هو معرّف في القانون العربي الإرشادي لمكافحة جرائم تقنية المعلومات وما في حكمها، الذي أقرته جامعة الدول العربية سنة 2003: "من حاز عن طريق شبكة الإنترنت جهازاً حاسوبياً أو ما في حكمه لنفسه أو لمنقول أو مستنداً آخر، أو وقع على هذا المستند باللجوء إلى اسم كاذب أو استعمال اسم كاذب". (عبد الحساني، 2020)

2.2.2 مفهوم الاحتيال

الاحتيال هو مصطلح قانوني يشير إلى تحريف الحقيقة عمداً بهدف التلاعب أو خداع شركة أو فرد. مما يتسبب في تعرض الشركات لصعوبات مالية شديدة وفي النهاية الإفلاس. إنه خداع يرتكبه شخص ضد شخص آخر لإحداث ضرر أو خسارة بينما يكون الجاني مدرّكاً بوضوح لنيته في خداع الضحية أو الاحتيال عليه أو استغلاله مما يؤدي إلى الخسارة أو الضرر. (عبد الكافي، 2020)

استخدام الخداع للحصول على أموال الآخرين أو الحصول على أشياء ذات قيمة مادية بشكل زائف من خلال الاحتيال والخداع والتهرب والتزوير واختلاق الأكاذيب والحجج وتغيير الواقع والمبالغة والمبالغة بجاذبية مصنوعة تجذب انتباه وأذان الآخرين بطريقة تحفزهم كما يمكن تحديد المخاطر ه بأنه استراتيجية لتحقيق هدف شخصي أو تنظيمي أو تلبية احتياجات محددة.

على أية حال، فإن كافة تحديد المخاطر ات الاحتيال تؤكد على الأفعال التي قد تؤدي إلى الخداع والاختلاس والتي تتم عمداً وقد يرتكبها شخص أو مجموعة من الأشخاص ضد شخص آخر أو منظمة أخرى وقد يتم التعبير عنها لفظياً أو سلوكياً. (براهيمي، 2022)

3.2.2 أسباب وخصائص الاحتيال المالي

أولاً: الاحتيال جريمة مالية.

من الواضح أن الجرائم مثل الاعتداء على الأموال المنقولة وغير المنقولة أو أي شيء ليس له قيمة مالية لا يمكن أن تكون موضوعاً لجريمة الاحتيال، لأن المحتال يخدع الضحية ليسلمه نقوداً. وبالتالي، لا يعد هذا احتيالياً، لأن غرض مرتكب الاحتيال هو الحصول على شيء غير النقود. إذا كان غرض الجاني الحصول على منفعة مالية صافية دون الحصول على أي شيء، مثل استخدام مركبة دون دفع الأجرة باستخدام وسائل احتيالية، فهذا لا يعد جريمة احتيال. (عثمان، 2020)

ثانياً: جريمة الاحتيال ذات طبيعة معنوية.

يمكن القول بأن جريمة الاحتيال ذات طبيعة معنوية، أي استخدام الخداع أو التلاعب النفسي للحصول على منافع غير مشروعة. ويتضمن هذا النوع من الجرائم استغلال نقاط ضعف الناس، أو خداعهم بمعلومات كاذبة، أو تضليلهم لارتكاب أفعال يندمون عليها فيما بعد. (الطراونة، 2021)

ومن أمثلة الاحتيال العقلي التلاعب بالمعلومات المالية وخداع الناس من خلال تقديم فرص كاذبة لهم والحصول على معلومات شخصية بطرق غير مشروعة كالاختيال عبر البريد الإلكتروني والتصيد الإلكتروني، ولهذه الجرائم آثار خطيرة على الضحايا، حيث تسبب لهم أضراراً مادية ونفسية وجسدية. وتعتمد هذه الجريمة على استخدام الذكاء والمكر في ارتكابها دون استخدام العنف والقسوة بشكل يقنعه، بالإضافة إلى امتلاكه الخبرة في الحياة وطرق التعامل وسيكولوجية الناس وفهم طبيعتهم والقدرة على اختيار شروط ووسائل الخداع المناسبة لشخصية الضحية. (يزن، 2019)

ثالثاً: جريمة الاحتيال تقوم على تغيير الحقيقة.

نعم بالطبع، إن جريمة الاحتيال غالباً ما تقوم على تغيير الحقيقة أو تحريفها بطرق مختلفة، ويتم ذلك عادة من خلال استخدام الكذب أو التلاعب بالمعلومات أو إخفاء حقائق مهمة. فمثلاً في حالات

الاحتيال المالي قد يقدم المحتالون معلومات كاذبة أو مضللة عن استثمارات مزعومة لإقناع الضحايا بالاستثمار معهم أو لإخفاء الأرباح أو الخسائر الحقيقية من خلال التلاعب بالحسابات. وقد يلجأ المحتالون إلى خداع الضحايا أو معرفة حقيقة هذه الأساليب على ما قاموا به. (جلال، 2022)

رابعاً: جريمة الاحتيال من الجرائم التي تقع في المدن والمناطق التي تتمتع بحضارة متقدمة وتزدهر بالنشاط الصناعي والتجاري والاقتصادي، وخاصة تلك التي تعتمد فيها المعاملات على السرعة والمصادقية (الثقة)، والتي يستغلها المحتالون لتنفيذ أعمالهم الاحتيالية. (مكي، 2024)

خامساً: جريمة الاحتيال هي جريمة عمدية لا يكفي فيها الإهمال، وبالتالي لا يكفي القصد العام لإثباتها، بل يشترط القصد الخاص.

سادساً: تلعب إرادة المجني عليه دوراً أساسياً في جريمة الاحتيال، لأن المحتال عن طريق الخداع يوجه إرادة المجني عليه للخضوع لإرادته، وبالتالي تلعب إرادة المجني عليه دوراً في الحصول على بعض العناصر المادية، ولكنها إرادة كاذبة. (حنان، 2022)

4.2.2 صور الاحتيال المالي

صور الاحتيال المالي يمكن أن تكون مختلفة جداً وتشمل مجموعة متنوعة من الأساليب والتقنيات.

1. الاحتيال المالي من خلال المواقع الإلكترونية

الاحتيال عبر المواقع الإلكترونية هو نوع شائع من الاحتيال يستهدف الأفراد والشركات على الإنترنت مثل إنشاء موقع إلكتروني وهمي: (الحربي، 2024)

تعتبر هذه الطريقة من أكثر أنواع الاحتيال شيوعاً في العالم الافتراضي، حيث يقوم المجرمون من خلالها بتصميم مواقع إلكترونية لشراء أو بيع أو تحويل الأموال وفي تقرير نشره بنك السعودية في أبريل

2022، ظهر أن إحدى طرق الاحتيال التي تم رصدها مؤخراً هي إنشاء صفحة إلكترونية وهمية يدخل الضحية من خلالها. (هدى، 2022)

ثم يتبع التعليمات من خلال آلية إضافة وتفعيل المستفيد وتحويل مبلغ الرسوم، ومن ثم يتم إعادة توجيهه إلى صفحة لإدخال معلومات البنك للتوثيق، ثم إدخال اسم البنك واسم المستخدم وكلمة المرور للوصول إلى الخدمات المصرفية، ثم يتلقى المحتال معلومات تسجيل الدخول إلى البنك من الضحية ويقوم بإجراء المعاملات المالية. (السبيعي، 2024)

2. الاحتيال عن طريق الإعلانات المضللة

الاحتيال عن طريق الإعلانات المضللة هو استخدام الإعلانات أو الدعاية لمنتجات أو أغراض وهمية بهدف إقناع الناس بشراء منتجات أو الاشتراك في خدمات وهمية أو خدمات بهدف إيقاع ضحاياهم عبر الشبكة الدولية أو عن طريق إرسال رسائل إلكترونية حصل أصحابها على مكافآت مالية أو تهدف إلى خلق الأمل أو الوعد بتحقيق الاستثمار للضحية. ويجب على هؤلاء الأشخاص الحذر عند رؤية مثل هذه الإعلانات وعدم الثقة بها إذا لم يكن لديهم مصداقية الإعلانات، دون التحقق من صحة الإعلانات. فهم مفرضون في الحماية ولا يحميهم القانون كضحايا للاحتيال. (ميلود، 2022)

وعلى الرغم من صحة هذا الاعتقاد، إلا أنه مع تقدم التكنولوجيا اليوم، اخترع المحتالون العديد من الأساليب الاحتيالية التي يلجأون إليها ويستغلون اعتماد الناس على المواقع الإلكترونية. وقد تعرض المواقع الإلكترونية المزيفة السلع من حيث السعر أو جودة المنتج. عندما يختار الضحية هذا المنتج، فإنه يقدم معلوماته، بما في ذلك رقم حسابه المصرفي أو رقم بطاقة الائتمان، لاستكمال عملية الشراء، ليتفاجأ بعد ذلك بأن الموقع معطل أو لا. (سهيبر، 2022)

3. الاحتيال على المواقع الحقيقية

يمكن أن يتم الاحتيال على المواقع الحقيقية بطرق مختلفة وغالباً ما يكون الهدف منه الوصول غير المصرح به إلى المعلومات الشخصية أو المالية للمستخدمين أو حتى اختراق النظام بشكل عام ويلجأ

الجنابة إلى الاحتيال على المواقع الحقيقية من خلال شراء بعض السلع من المواقع المخصصة للبيع أو الشراء ومن ثم دفع ثمنها باستخدام بطاقة ائتمان مزورة أو مسروقة، حيث تمنح هذه البطاقة العميل الحق في استلام السلع والخدمات من خلال المواقع المخصصة للبيع والشراء بعد خصم المبلغ من الرصيد المتوفر في البطاقة. (المطيري، 2024)

وقد يمتد ذلك إلى عرض السلع المشتراة ببطاقة مزورة أو مسروقة من خلال المواقع المخصصة للمزادات، فعندما يحجز المشتري السلع ويدفع ثمنها، وعند اكتشاف إصدار البطاقة، يتم تبرئة الجاني من الاحتيال الذي ارتكبه، بعد أن يتم الاحتيال على المشتري، ويصبح ضحية للاحتيال. وأيضاً عندما يستخدم الجنابة أساليبهم الاحتيالية، تعاني مواقع المزادات من فقدان سمعتها. (سيد، 2022)

يمكن أن يحدث الاحتيال عندما يدخل الجاني إلى موقع بطريقة شرعية ويسمح له النظام بالدخول إلى الموقع من خلال استغلال نظام المعلومات بهدف الاستيلاء على الأموال أو السندات والتوقيع عليها، ولكن ماذا لو حصل شخص على بطاقة ائتمان مسروقة وقام بعملية سحب أموال من حساب صاحبها. (وليد، 2023)

4. إنشاء موقع ويب يبدو وكأنه موقع حقيقي.

إن تزوير موقع ويب مزيف هو أسلوب شائع يستخدمه المحتالون لخداع الأشخاص لتقديم معلوماتهم الشخصية أو المالية كما أن التزوير هو إنشاء موقع ويب غير موجود في الواقع ونسب إنشائه إلى شخص أو جهة لا علاقة لها به، بهدف الاحتيال من خلاله بخداع الضحية من أجل الحصول على أمواله بطريقة غير شرعية. كما أن جميع رسائل البريد الإلكتروني الخاصة بالموقع الرئيسي يتم استقبالها ومشاهدتها من خلال هذه المواقع مما يضر أصحاب المواقع الرئيسية ويتسبب في فقدان الثقة بمن يتعامل معهم خوفاً من الوقوع في فخ الاحتيال وتجنب التعامل مع مثل هذه المواقع مستقبلاً. (عبد الحساني، 2020)

5.2.2 أركان جريمة الاحتيال المالي

تتكون الجريمة من ثلاثة أركان: ركن قانوني يرتكز على تفسير النص القانوني الذي يجرم الفعل، وركن مادي يتحقق من خلاله الاعتداء على المصلحة المحمية قانوناً، وركن معنوي يوضح الهدف والقصد المعينين مسبقاً من ارتكاب الفعل أو السلوك الإجرامي، ومن خلال هذا القسم سنحاول دراسة وتحليل أهم العناصر التي تتكون عليها جريمة الاحتيال المالي. (عبدالكافي، 2020)

الركن القانوني

لقد اعتبر المشرع الجزائري الاحتيال جريمة في نص المادة 372 من قانون العقوبات واعتبر هذه الجريمة من الجرائم التي يتم فيها الاعتداء على أموال الغير. باعتماد أساليب احتيالية في هذه الحالة، حيث إن نص المادة يشمل جميع الأفعال المادية التي تشكل جريمة الاحتيال، حيث إن كل من حصل أو تسلم أموالاً أو منقولات أو سندات أو صفقات أو أدوات مالية أو وعوداً أو إبراءات أو إعفاءات من التزامات أو حصل على أي منها أو شرع في ذلك بالاحتيال أو حتى باستعمال أي من هذه الأفعال، سواء باستعمال اسم أو وصف كاذب أو سلطة وهمية أو اعتماد مالي وهمي أو خلق أمل في الفوز بأي شيء، أو بوقوع حادث أو أي واقعة وهمية أخرى أو الخوف من وقوع أي منها، وهذا هو الحال بالنسبة لجريمة الاحتيال التقليدية، في حين أن المشرع لم يحدد نصاً محدداً يجرم جريمة الاحتيال المالي الإلكتروني في حد ذاتها، ولكن بالرجوع إلى نص المادة 372 من قانون العقوبات الجزائري أعلاه، يتبين لنا أن المشرع جعل نص المادة غامضاً، بمعنى أنه قد يظهر لاحقاً. (براهيمي، 2022)

تتطلب جريمة الاحتيال توافر ركن مادي يتمثل في الاحتيال بإحدى الطرق التي حددها القانون والنتيجة المترتبة عليها والتي تدل على التنازل المالي من قبل المجني عليه للجاني ووجود علاقة سببية بين الفعل المادي وهو الاحتيال ونتيجته وهي الاستيلاء على أموال الغير. (عثمان، 2020)

الركن المادي:

يتضمن الركن المادي في أغلب الجرائم ارتكاب فعل محظور قانوناً وهذا ينطبق على الجرائم الإيجابية ولكن قد يكون بالامتناع عن ارتكاب فعل محظور قانوناً تكون جريمة الاحتيال من الجرائم المادية. ومن الناحية القانونية لابد من توافر ثلاثة أركان رئيسية وهي الفعل الإجرامي والنتيجة الإجرامية والعلاقة السببية بين الفعل والنتيجة في الفعل الإجرامي مثل: (الطراونة، 2021)

- استعمال طرق احتيالية.
- نقل الأموال المنقولة أو غير المنقولة.
- استخدام اسم كاذب أو وصف كاذب.

الركن المعنوي

يعتبر الاحتيال جريمة عمدية، ولارتكابه يجب أن يتوفر لدى الجاني القصد الجنائي، والذي يقوم على عنصرين: العلم والإرادة ولذلك، لكي تتوافر القصد الجنائي في جريمة الاحتيال، يجب أن يعلم الجاني أن ما يفعله جريمة يعاقب عليها القانون، وهدفه خداع المجني عليه واختلاق خطأ على أساسه يسلمه ماله، وهذا المال ملك لشخص آخر، سواء كان هذا المال ملكاً للمجني عليه أو كان بحوزته فقط. (يزن، 2019)

يجب توضيح أنه لا يشترط لارتكاب جريمة الاحتيال وجود علم مسبق بين الجاني والضحية، لأن الجريمة هنا هي المال الذي يملكه المجني عليه، ولا يهم إن كان هذا المال ملكه أو دين المجني عليه لشخص آخر. فعندما يقوم الجاني بإنشاء أو تزوير أو اختراق موقع وهمي، فإنه يفعل ذلك فقط للحصول على مال ملك لشخص آخر. (جلال، 2022)

بالإضافة إلى توافر عنصر العلم، يجب أن تتجه إرادة الجاني مباشرة نحو الفعل الإجرامي المتمثل في الاحتيال ونحو نتيجة هذا الفعل، وهي إجبار المجني عليه على تسليم ماله نتيجة للاحتيال الذي وقع.

إن جريمة الاحتيال، بالإضافة إلى توافر القصد الجنائي العام، تتطلب توافر القصد الخاص، الذي له قصد خاص يتجاوز الاستيلاء المالي، كما تنعدم نية تملك الأصول المالية المملوكة للغير والانتفاع بها في حالة عدم توافر القصد الجنائي لديه. (مكي، 2024)

6.2.2 عقوبة جريمة الاحتيال المالي

تختلف عقوبات جريمة الاحتيال بحسب قوانين كل دولة وتتأثر أيضاً بعوامل مثل مقدار الضرر الذي أحدثه الاحتيال وماضي المتهم وسجله الجنائي إن وجد وذلك بحسب خصائص الجريمة والظروف المحيطة بها. (حنان، 2022)

1. عقوبة الاحتيال المالي في الفقه الإسلامي

أكدت الشريعة الإسلامية مبدأ العقوبات التقديرية لكل جريمة لم يذكر فيها عقوبة معينة وللقاضى حرية تحديد العقوبة المناسبة ومقدارها ومنها عقوبة الاحتيال التي لا يدل تحديدها في الشريعة الإسلامية وعليه فهي من العقوبات التقديرية ومرجعها وتحديدها عند القاضي ولكن إذا أدى الاحتيال إلى ضياع حق شخصي أو إتلافه أو هلاكه وجب على المحتال ضمانه. (الحربي، 2024)

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من كانت له ظلمة أو ظلم غيره فليستغفر اليوم، فإن كان له من حسنة يؤخذ منها بقدر عمله». وسواء علم الإنسان أنه ظلم أخاه أم لم يعلم، فإنه يجب عليه أن يستغفر، لأنه إذا ظلمه الله، فإنه يجب عليه أن يرد ماله إلى صاحبه. (هدى، 2022)

2. عقوبة الاحتيال المالي في النظام السعودي

بما أن أركان جريمة الاحتيال مكتملة، فإننا سنتناول ما يترتب عليها، أي عقوبتها. وفي هذا الباب، فيما يتعلق بالعقوبة التي حددها النظام السعودي لمرتكب جريمة الاحتيال ومن شارك فيها أو شرع فيها، فمن خلال دراسة نظام مراقبة الاحتيال المالي يتبين أن لهذه الجريمة عقوبات مختلفة. (السبيعي، 2024)

3. عقوبة جريمة الاحتيال المالي الكامل

- الغرامة الأساسية

تنص المادة الأولى من هذا النظام على: "يعاقب بالسجن (سبع) سنوات وبغرامة لا تزيد على مليون ريال سعودي، وبغرامة لا تزيد على سبع سنوات وبغرامة لا تزيد على خمسة ملايين ريال سعودي، كل من ارتكب فعلاً أو أكثر من الأفعال التي تنطوي على استعمال أي من طرق الاحتيال المالي الكامل التي تمثل السجن والغرامة أو إحداهما. (ميلود، 2022)

- الغرامة الإضافية

4. عقوبة الاشتراك في جريمة الاحتيال المالي

لا شك أن من ارتكب مباشرة أفعالاً يعد فاعلاً مادياً وقد يكون فاعلاً معنوياً لم يرتكب أيّاً من أركان الجريمة بل كان هو أو الفاعل الذي كان الفاعل للجريمة التي كان تنفيذها وإن اختلفت طبيعتها واختلفت درجتها يستحق العقاب. (سهير، 2022)

تنص المادة 3 من هذا النظام على من حرض غيره على ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام أو اتفق معه أو ساعده يعاقب بعقوبة لا تتجاوز الحد الأقصى للعقوبة المقررة لها إذا ارتكبت الجريمة بناء على هذا التحريض أو الاتفاق أو المساعدة ويعاقب بعقوبة لا تتجاوز نصف العقوبة المالية المقررة لها في المادة الأولى إن لم تتجاوز نصف العقوبة المالية المقررة لها أو عن طريق التحريض أو الاتفاق مع المحتال أو المساعدة له. (المطيري، 2024)

في حال ارتكاب جريمة: لا تقل عقوبة المشارك عن عقوبة ارتكاب الجريمة كاملة، ويحكم على المشارك بالسجن لمدة أقصاها سبع سنوات وغرامة لا تتجاوز خمسة ملايين ريال سعودي، أو في حال عدم ارتكاب جريمة بالسجن لمدة أقصاها مليونين أو نصف مليون ريال سعودي، وبحد أقصى مليون ونصف ريال سعودي. (سيد، 2022)

5. عقوبة الشروع في الاحتيال المالي

إن إلغاء جريمة الاحتيال بعد إتمام العملية الاحتيالية بعد أن بدأت وكان القصد منها إعادة المال إلى صاحبه أو تعويضه عن الضرر الذي لحق به، لا يمنع من إيقاع العقوبة على الجاني، بل يخفف العقوبة عليه، وذلك وفقاً لما ورد في النظام السعودي: (وليد، 2023)

- من شرع في ارتكاب أي من الجرائم الواردة في هذا النظام يعاقب بعقوبة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة التي ارتكبها.
- عقوبة الشروع في ارتكاب جريمة الاحتيال المالي هي نصف عقوبة الجريمة التي ارتكبها، وهي السجن لمدة ثلاث سنوات ونصف وغرامة مليونين ونصف المليون، أو إحدى هاتين العقوبتين. (عبد الحساني، 2020)
- كل من شرع في ارتكاب جريمة يستحق العقوبة، لأنها تعني انتهاك حقوق الآخرين، فإذا توقف عنها تحولت صورة المخالفة الفعلية إلى اعتداء خطير، أي اعتداء محتمل.

7.2.2 الظروف المشددة لجريمة الاحتيال المالي

هي الوقائع أو الظروف التي تجعل عقوبتها أشد بنصف الحد الأقصى المقرر في هذا النظام ولا يجوز أن تزيد على ضعف ذلك. (عبدالكافي، 2020)

أولاً: حالات العقوبة المشددة فقد ذكر النظام السعودي حالتين يشدد فيهما عقوبة الاحتيال المالي:

1. ارتكاب الجريمة عن طريق عصابة منظمة.

وقد ذكر شدة العقوبات المفروضة على الجرائم التي ترتكبها العصابات المنظمة، ففي نظام مكافحة جرائم الحاسب الآلي، ونظام مكافحة الاتجار بالبشر، ونظام مكافحة غسل الأموال، عُرف مصطلح "العصابة المنظمة" على النحو التالي: (براهيمي، 2022)

أي جماعة تتكون من شخصين أو أكثر يتصرفون بالاتفاق على ارتكاب جريمة الاتجار بالبشر.

2. تكرار ارتكاب الاحتيال المالي

الإشارة إلى ارتكاب الجريمة وتكرارها يدل على الإصرار والإصرار لأن المجرم الذي يعود لارتكاب جريمة بعد إدانته سابقاً بجريمة ارتكبتها، يظهر في الواقع ميله إلى الجريمة، وعليه فإن سبب شدة تكرار الجريمة يتعلق بالشخص الذي ارتكبتها، لأن عودته إلى الجريمة دليل على خطورته على أمن المجتمع وسلامته، وهذا ما يبرر تشديده أو عدم معاقبته ردعاً وإصلاحاً، لأنه أشد خطورة ممن يرتكب الجريمة لأول مرة. (عثمان، 2020)

ثانياً: نوع العقوبة المشددة

توضح المادة الخامسة من النظام نوع العقوبة المشددة، ولها حد أدنى وأقصى لا يقل عن نصف الحد الأقصى المحدد للجريمة، ولا يزيد الحد الأقصى على مرتين ولا تقل عقوبة السجن عن ثلاث سنوات ونصف ولا تزيد على أربع عشرة سنة، ولا تقل الغرامة عن مليونين ونصف المليون ريال سعودي وتعزيز جهود المملكة في مكافحة الاحتيال المالي. (الطراونة، 2021)

8.2.2 متطلبات جريمة الاحتيال المالي

- وفقاً للمادة 49 من نظام رأس المال السعودي، يحظر القيام بأي عمل أو سلوك يهدف إحداث انطباع كاذب أو مضلل يشير إلى وجود عمليات تداول مالية نشطة على خلاف الحقيقة.
- التأثير على سعر ورقة مالية أو أوراق مالية معينة متداولة في السوق منفرداً أو بالاشتراك مع آخرين، وذلك بإجراء سلسلة من العمليات على تلك الورقة المالية أو الأوراق المالية تسبب أوامر نشطة فعلية أو ظاهرة في التعاملات أو زيادة أو خفض سعر تلك الأوراق المالية بهدف جذب الآخرين وتشجيعهم على شراء أو بيع هذه الأوراق المالية وفقاً للوضع القائم. (يزن، 2019)

- التأثير منفرداً أو بالاشتراك مع آخرين من خلال سلسلة من المعاملات مثل الشراء أو البيع أو كليهما، على الأوراق المالية المتداولة في السوق بهدف تثبيت أو الحفاظ على استقرار سعر تلك الأوراق المالية، خلافاً للمعايير التي تحددها هيئة السوق المالية وحماية المستثمر.
- نستنتج أن الاحتيال في الأسواق المالية هو فعل أو ممارسة تخلق انطباعاً خاطئاً عن السوق أو أسعار أو قيمة أي ورقة مالية بهدف خلق ذلك الانطباع أو حث الآخرين على شراء أو بيع أو قبول تلك الورقة المالية أو الامتناع عن ذلك، وهناك فروق بين الاحتيال في الأسواق المالية والاحتيال والمضاربة، وكذلك بين صانع السوق وصانع السوق. (جلال، 2022)
- وقد عرفت المادة 39 من نظام السوق المالية السعودي محل جريمة الاحتيال بأنه أداة مالية مدرجة في السوق المالية، بما في ذلك إثبات الحق المالي صراحة وبشكل قاطع، وبيان أن الموضوع هو أداة نقدية وأن هذه الأداة مدرجة في السوق المالية.
- ثم خالصنا إلى أننا شرحنا أركان جريمة الاحتيال في الأسواق المالية وأشرنا إلى شرح الركن المادي والمعنوي لجريمة الاحتيال في الأسواق المالية أنه متى توفر القصد الجنائي في السلوك المكون للجريمة فإن جرائم الاحتيال والتلاعب في السوق المالية تعد جرائم عمدية، وإذا كان الجاني غائباً فلا يجوز إدانته كمجرم لعدم توافر الإرادة. (مكي، 2024)

الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات

تمهيد

يقدم هذا الفصل عرضاً مفصلاً لمنهجية الدراسة التي تم اتباعها في الكشف عن أثر إدارة المخاطر في الحد من الاحتيال المالي ، حيث يوضح منهج الدراسة ومجتمعها وعينتها ووحدة التحليل المستهدفة، ومصادر الحصول على المعلومات، كما يبين هيكل أداة الدراسة المستخدمة في جمع البيانات من مجتمع الدراسة، ونتائج التحقق من ثباتها وصدقها وملائمة البيانات للتحليل الإحصائي، والمعالجات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

1.3 منهجية الدراسة

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بهدف دراسة أثر إدارة المخاطر بأبعادها المختلفة على الحد من الاحتيال المالي في المحافظ الرقمية لشركة نيوليب التابعة للراجحي. يتيح هذا المنهج تحليل البيانات المستمدة من عينة الدراسة لفهم العلاقة بين أبعاد إدارة المخاطر ومكافحة الاحتيال المال ، وتم استخدام المنهج الاستنباطي الذي يعتمد على التفكير المنطقي لمحاولة إيجاد ربط منطقي للعلاقة بين المتغيرات.

2.3 مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في شركة نيوليب التابعة للراجحي ، ونظراً إلى أن حجم مجتمع الدراسة يعد صغيراً، فقد إتبع الباحث إستراتيجية المسح الشامل لتحديد عينة الدراسة، لتشتمل عينة الدراسة على كافة في شركة نيوليب التابعة للراجحي الممثلة لمجتمع الدراسة إستهدفت الدراسة جميع موظفي الإدارات العليا والوسطى والدنيا ن، والبالغ عددهم (237) فرداً، والذين تم تحديدهم من خلال التواصل المباشر مع في شركة نيوليب التابعة للراجحي ، وتم توزيع (237) إستبانة إلكترونية، واسترداد (205) إستبانة وبصورة إلكترونية، وبعد تدقيق الاستبانات ومراجعتها تم التأكد من ملاءمة جميع

الاستبانة المستردة للتحليل الاحصائي، وأنه لا وجود لفقرات غير مكتملة الإجابة عليها، وبهذا يتوفر (205) إستبانة صالحة للتحليل، وبنسبة بلغت (86.5) من إجمالي الإستبانة الموزعة، وهي نسبة مقبولة احصائياً.

3.3 أداة الدراسة

تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من الأفراد والجهات المستهدفة في الدراسة، والتي تعكس آرائهم حول أبعاد ومتغيرات الدراسة. وذلك بهدف فهم طبيعة العلاقة بين المتغيرات في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها.

تتكون أداة الدراسة (الاستبانة) من مجموعة من الأسئلة والفقرات متعددة الاختيارات، تم توزيعها على جزأين، كما يلي:

❖ الجزء الأول: المتغيرات الديموغرافية

و تم تحديد هذا الجزء من خلال (6) أسئلة تشمل الجنس، العمر، الخبرة، المؤهل العلمي، والمسعى الوظيفي.

❖ الجزء الثاني: متغيرات الدراسة

يهدف هذا الجزء من الإستبانة إلى التعرف على إتجاهات وآراء أفراد عينة الدراسة حول

المحور الأول : المتغير المستقل، والمتمثل في إدارة المخاطر ، وقد اشتمل هذا المحور على (29) فقرة موزعة على (4) أبعاد فرعية، وهي تحديد المخاطر ، فهم المخاطر ، مراقبة المخاطر ، وتقييم المخاطر

الجدول (1) هيكل أداة الدراسة للمحور الأول (إدارة المخاطر)

المتغير	البعد	حدود الفقرات	عدد الفقرات
إدارة المخاطر	تحديد المخاطر	8 – 1	8

7	15 – 9	فهم المخاطر	
7	22 – 16	مراقبة المخاطر	
7	29 – 23	تقييم المخاطر	

المحور الثاني: المتغير التابع، والمتمثل في الحد من الاحتيال المالي وقد اشتمل هذا المحور على (16) فقرة.

لقياس اتجاهات أفراد العينة، استخدمت الاستبانة مقياس ليكرت الخماسي (Scale) ، والذي يتكون من (5) درجات تمثل أوزان الإجابات على الفقرات المخصصة لقياس كل بعد

4.3 اختبار ثبات أداة الدراسة

يهدف اختبار ثبات أداة الدراسة إلى التحقق من مدى التماسك والترابط بين الفقرات المختلفة، وذلك من خلال تطبيق اختبار معامل الاتساق الداخلي "كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha Coefficient)" يشير هذا المقياس إلى مدى اتصاف أداة الدراسة بدرجات عالية من الثبات، حيث تُعتبر الأداة ثابتة إذا بلغت قيمة معامل كرونباخ ألفا 70% أو أكثر. وكلما زادت القيمة عن ذلك، دلّ ذلك على ارتفاع ثبات واتساق أداة الدراسة.

الجدول (2) نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة

المتغير	رقم البعد	البعد	قيمة ألفا
المتغير المستقل	1	تحديد المخاطر	0.757
	2	فهم المخاطر	0.859
	3	مراقبة المخاطر	0.910
	4	تقييم المخاطر	0.852
المتغير التابع		الحد من الاحتيال المالي	0.852
		أداة الدراسة	0.944

يبين الجدول أن قيم معامل كرونباخ ألفا تراوحت بين (0.757 – 0.910)، في حين بلغت قيمة معامل كرونباخ ألفا لأداة الدراسة ككل، (0.944)، وكلاهما أعلى من القيمة (0.70)، وهذا يشير إلى تتمتع أداة الدراسة بدرجة عالية من الثبات، وبقدرتها على تحقيق أهداف وغايات الدراسة، وبالتالي إمكانية الإعتماد عليها لإجراء التحليل الإحصائي.

5.3 معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة

يشير معامل الارتباط بيرسون إلى خلو البيانات من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد إذا لم تتجاوز قيمة المعامل بين متغيرين أو أكثر القيمة (0.80) (0)، وفيما يأتي نتائج معامل الارتباط بيرسون به لأبعاد المتغير المستقل.

الجدول (3) مصفوفة الارتباط لقيم معامل الارتباط بيرسون

الابعاد	تحديد المخاطر	فهم المخاطر	مراقبة المخاطر	تقييم المخاطر
تحديد المخاطر	1.000			
فهم المخاطر	0.558**	1.000		
مراقبة المخاطر	**0.495	0.715**	1.000**	
تقييم المخاطر	**0.507	0.683**	0.767**	1.000**

(**) عند مستوى دلالة 0.01

يوضح الجدول نتائج معامل الارتباط بيرسون وجود علاقات إيجابية قوية بين الأبعاد المختلفة للمتغير المستقل. على سبيل المثال، يظهر أن "تحديد المخاطر" يرتبط بشكل متوسط بـ "فهم المخاطر" (0.558)، مما يعني أن فهم المخاطر يرتبط بتحديداتها بشكل واضح. كما أن العلاقة بين "تحديد المخاطر" و"مراقبة المخاطر" (0.495) تشير إلى أن تحديد المخاطر يؤثر على مراقبتها بفعالية، وهو ما يعزز أهمية دمج هذين البُعدين في استراتيجيات إدارة المخاطر. علاوة على ذلك، تظهر العلاقة القوية بين "تقييم المخاطر"

وبقية الأبعاد، مثل "مراقبة المخاطر" (0.767) و"فهم المخاطر" (0.683)، مما يشير إلى أن تحسين تقييم المخاطر يعزز فاعلية المراقبة والفهم. تعكس هذه النتائج أهمية التنسيق بين الأبعاد المختلفة لتحقيق أفضل نتائج في إدارة المخاطر.

6.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة

سيتم استخدام التحليل الإحصائي لتحليل البيانات المجمعة من الاستبيانات. سيتم إدخال البيانات إلى برامج التحليل الإحصائي مثل SPSS أو Excel لتحليلها باستخدام عدة أدوات تحليلية تشمل:

1. الإحصاءات الوصفية: (Descriptive Statistics)

سيتم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والتكرارات، والنسب المئوية

2. اختبار معامل الارتباط: (Correlation Analysis)

- سيتم استخدام معامل بيرسون للارتباط (Pearson's Correlation Coefficient) لتحليل قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة >
- تحليل الانحدار المتعدد: (Multiple Regression Analysis)
- سيتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لقياس مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع .
- اختبار الثبات والصدق: (Reliability and Validity Tests)
- سيتم قياس ثبات الأداة البحثية (الاستبانة) باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لضمان مدى اتساق إجابات المشاركين .

الفصل الرابع : نتائج تحليل البيانات

يهدف هذا المبحث إلى عرض نتائج تحليل البيانات، حيث يقدم وصفاً مفصلاً للمتغيرات الديموغرافية المتعلقة بأفراد عينة الدراسة من المستجيبين، وتحليلاً لإجاباتهم على فقرات أداة الدراسة، ووصفاً لمتغيرات أنموذج الدراسة وأبعاده الفرعية.

1.4 المطلب الأول: وصف البيانات الديموغرافية

يبين هذا الجزء من الدراسة عرضاً مفصلاً للبيانات الديموغرافية الخاصة بأفراد عينة الدراسة. وقد شملت هذه المتغيرات على العمر، الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة والمستوى الإداري. ولتحقيق ذلك تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والمتمثلة في التكرارات والنسب المئوية، وفيما يأتي وصفاً لخصائص أفراد عينة الدراسة تبعاً للبيانات الديموغرافية.

➤ وصف متغير الجنس

الجدول (4): وصف أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	150	57.7%
	إناث	110	42.3%
	المجموع	260	100.0

يوضح الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس، حيث أن الذكور يشكلون النسبة الأكبر من العينة بنسبة 57.7% (150 فرداً). بينما تمثل الإناث 42.3% (110 فرداً) من العينة. يعكس هذا التوزيع تمثيلاً جيداً لكلا الجنسين في الدراسة، ما يعزز من شمولية البيانات ويدعم التنوع في الآراء والاتجاهات المتعلقة بموضوع الدراسة.

➤ وصف متغير العمر

الجدول (5) وصف أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
العمر	أقل من 30 عامًا	80	30.8%
	من 30 إلى 40 عامًا	100	38.5%
	من 40 إلى 50 عامًا	50	19.2%
	أكثر من 50 عامًا	30	11.5%
	المجموع	260	100.0%

يوضح الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئات العمرية. الفئة الأكبر هي من 30 إلى 40 عامًا، حيث تمثل 38.5% (100 فردًا) من العينة، مما يشير إلى أن غالبية المشاركين في الدراسة ينتمون إلى هذه الفئة العمرية. تليها فئة أقل من 30 عامًا بنسبة 30.8% (80 فردًا)، مما يعكس تواجد عدد كبير من الشباب في العينة.

أما فئة من 40 إلى 50 عامًا فتشكل 19.2% (50 فردًا)، بينما تمثل فئة أكثر من 50 عامًا أقل الفئات بنسبة 11.5% (30 فردًا). هذا التوزيع يعكس تنوعًا في الأعمار داخل العينة، ما يسمح بالحصول على آراء من مختلف الأجيال ويعزز تنوع النتائج في الدراسة.

➤ وصف متغير المؤهل العلمي

الجدول (6) وصف أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
	دبلوم	60	23.1%

المؤهل العلمي	بكالوريوس	120	%46.2
	ماجستير	50	%19.2
	المجموع	260	100.0

يوضح الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي، حيث أن الفئة الأكبر في العينة هي حاملي شهادة البكالوريوس بنسبة %46.2 (120 فرداً). تليها فئة حاملي الدبلوم بنسبة %23.1 (60 فرداً)، مما يعكس أن الجزء الأكبر من العينة يتمتع بمؤهل علمي متوسط أو أعلى.

أما فئة حاملي الماجستير فتشكل %19.2 (50 فرداً) من العينة، مما يعكس أن نسبة لا بأس بها من المشاركين يمتلكون مؤهلات دراسات عليا. هذا التوزيع المتنوع في المؤهلات العلمية يسهم في إثراء البيانات ويعطي دراسة متنوعة تشمل آراء ومهارات مختلفة في المجالات التعليمية.

➤ وصف متغير المسمى الوظيفي

الجدول (7) وصف أفراد عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المسمى الوظيفي	موظف	150	%57.7
	مشرف	60	%23.1
	مدير	40	%15.4
	مدير تنفيذي	10	%3.8
	المجموع	260	100.0

يوضح الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة بناءً على المسمى الوظيفي، حيث أن الفئة الأكبر في العينة هي "الموظفين" بنسبة %57.7 (150 فرداً). تليها فئة "المشرفين" بنسبة %23.1 (60 فرداً)، مما يشير إلى أن معظم المشاركين في الدراسة من العاملين على المستويات التنفيذية.

كما يظهر أن فئة "المديرين" تشكل 15.4% من العينة (40 فردًا)، بينما يشكل "المديرين التنفيذيين" النسبة الأقل بنسبة 3.8% (10 أفراد). تعكس هذه النتائج تنوعًا في مستويات المشاركين الوظيفية داخل الشركة، ما يساهم في تقديم رؤى شاملة حول أبعاد الدراسة من مختلف المواقف الإدارية.

➤ الخبرة

الجدول (8) وصف أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الخبرة	أقل من 5 سنوات	40	15.4%
	من 5 إلى 10 سنوات	90	34.6%
	من 10 إلى 15 سنوات	80	30.8%
	أكثر من 15 سنوات	50	19.2%
	المجموع	260	100.0%

يوضح الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا للخبرة العملية، حيث يظهر أن الفئة الأكبر في العينة هي تلك التي تتمتع بخبرة تتراوح من 5 إلى 10 سنوات، بنسبة 34.6% (90 فردًا). تليها الفئة التي تمتلك خبرة تتراوح بين 10 إلى 15 سنة بنسبة 30.8% (80 فردًا). هذه النتائج تشير إلى أن أغلب الأفراد في العينة يمتلكون خبرة متوسطة، مما يعكس توازنًا في الخبرات داخل الشركة.

أما الفئة التي لديها أقل من 5 سنوات من الخبرة فقد تمثل 15.4% فقط (40 فردًا)، بينما تمثل الفئة الأكثر خبرة، والتي تتجاوز 15 سنة، 19.2% من العينة (50 فردًا). هذه النسب تعكس تنوعًا جيدًا في الخبرات بين أفراد العينة، ما يعني أن الآراء المستخلصة ستكون شاملة ومتنوعة، مما يساهم في فهم أعمق للمتغيرات في الدراسة.

2.4 المطلب الثاني: وصف متغيرات الدراسة

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى وصف أبعاد ومتغيرات أنموذج الدراسة، وذلك من خلال تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس هذه الأبعاد والمتغيرات. ولتحقيق ذلك تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والمتمثلة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، بالإضافة إلى الرتبة والأهمية النسبية.

الفرع الأول: وصف أبعاد متغير إدارة المخاطر

يمثل متغير إدارة المخاطر المتغير المستقل في الدراسة، وقد تم قياس هذا المتغير من خلال (4) أبعاد، وهي تحديد المخاطر ، فهم المخاطر ، مراقبة المخاطر ، وتقييم المخاطر. وفيما يأتي تحليلاً لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس هذه الأبعاد، ووصفاً لها وللمتغير المستقل ككل.

■ البعد الأول: تحديد المخاطر

يقدم هذا الجدول عرضاً مفصلاً لتحليل آراء وإتجاهات أفراد عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس بعد تحديد المخاطر ومدى أهميتها من وجهة نظرهم، وذلك من خلال إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة وتحديد مستوى الأهمية النسبية للفقرات، وقد ظهرت النتائج كما يأتي:

الجدول (9) وصف بعد تحديد المخاطر

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	التعرف على المخاطر المالية المحتملة التي قد تؤثر على المحفظة الرقمية في الشركة.	4.74	0.481	1	مرتفعة

2	تحليل العوامل التقنية والمالية التي قد تؤدي إلى تهديد أمن المحفظة الرقمية.	4.66	0.523	2	مرتفعة
3	رصد مصادر المخاطر الخارجية مثل الهجمات السيبرانية أو التدخلات غير المصرح بها.	4.56	0.659	3	مرتفعة
4	دراسة المخاطر المتعلقة بالإجراءات الداخلية مثل ضعف أنظمة الأمان أو عدم توافقها مع معايير الأمان الحديثة.	4.40	0.677	4	مرتفعة
5	التعرف على التهديدات البشرية مثل الاحتيال الداخلي أو اختراق الحسابات عبر أساليب التحايل المختلفة.	3.20	1.31	8	متوسطة
6	فحص تأثير المخاطر الاقتصادية مثل تقلبات السوق أو القوانين المالية على استقرار المحفظة الرقمية.	4.13	0.850	7	مرتفعة
7	مراجعة تقنيات المصادقة والأنظمة الأمنية المستخدمة في حماية الحسابات الرقمية.	4.27	0.836	6	مرتفعة
8	تحديد المخاطر الناتجة عن أخطاء المستخدمين أو قلة الوعي بأمان المعلومات.	4.33	0.417	5	مرتفعة
	تحديد المخاطر	4.334	0.417		مرتفعة

يظهر الجدول رقم عرضاً مفصلاً لتحليل آراء أفراد عينة الدراسة حول الفقرات التي تقيس بعد

تحديد المخاطر ومدى أهميتها من وجهة نظرهم. من خلال النتائج، نجد أن معظم الفقرات حصلت على

درجات مرتفعة في المتوسط الحسابي، مما يشير إلى أن المشاركين يعتبرون تحديد المخاطر من العوامل الأساسية في تأمين المحفظة الرقمية. على سبيل المثال، جاءت الفقرة 1 (التعرف على المخاطر المالية المحتملة) في المرتبة الأولى بحصولها على أعلى متوسط حسابي (4.74)، مما يعكس أهمية هذه الفقرة في تحديد المخاطر المالية. كما أن الفقرات الأخرى التي تتعلق بالعوامل التقنية والمالية، مثل الفقرة 2 (تحليل العوامل التقنية والمالية) والفقرات المتعلقة بالتهديدات الخارجية مثل الهجمات السيبرانية، جاءت أيضًا في مراتب متقدمة.

ومع ذلك، نلاحظ أن الفقرة 5 (التعرف على التهديدات البشرية مثل الاحتيال الداخلي) سجلت أدنى متوسط حسابي (3.20)، مما يشير إلى اختلاف في أهمية هذا البند لدى المشاركين، حيث يبدو أن هناك تباينًا في تقدير تأثير التهديدات البشرية مقارنةً بالمخاطر الأخرى. هذا التباين يمكن أن يعكس حاجة أكبر للتوعية أو التدريب في هذا المجال لتعزيز الفهم العام لأهمية التعامل مع هذه المخاطر.

■. البعد الثاني: فهم المخاطر

يقدم هذا الجدول عرضاً مفصلاً لتحليل آراء واتجاهات أفراد عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس فهم المخاطر ، ومدى أهميتها من وجهة نظرهم، وذلك من خلال إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة وتحديد مستوى الأهمية النسبية للفقرات، وقد ظهرت النتائج كما يأتي:

الجدول (10) وصف بعد فهم المخاطر

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبه	الأهمية النسبية
9	فهم تأثير المخاطر المالية المحتملة على المحفظة الرقمية في الشركة.	4.41	0.699	1	مرتفعة
10	تحليل مدى تأثير العوامل التقنية والمالية على أمان المحفظة الرقمية.	4.37	0.685	2	مرتفعة

مرتفعة	6	0.753	4.15	فهم كيفية تأثير المخاطر الخارجية مثل الهجمات السيبرانية على النظام.	11
مرتفعة	5	0.715	4.32	تحليل كيف تؤثر المخاطر الداخلية مثل ضعف الأنظمة على استقرار المحفظة.	12
مرتفعة	4	0.637	4.35	تقييم مدى تأثير المخاطر الاقتصادية مثل التقلبات على المحفظة الرقمية.	13
مرتفعة	3	0.622	4.36	فهم كيفية التعامل مع المخاطر البشرية مثل الاحتيال الداخلي في الأنظمة.	14
مرتفعة	7	1.007	3.80	تقييم أثر أخطاء المستخدمين وقلة الوعي على المخاطر المحتملة للمحفظة.	15
	مرتفعة		0.545	4.251	فهم المخاطر

يظهر الجدول رقم عرضاً لتقييم فهم المخاطر وتأثيراتها على المحفظة الرقمية في الشركة من وجهة نظر أفراد العينة. تشير النتائج إلى أن معظم الفقرات قد حصلت على درجات مرتفعة في المتوسط الحسابي، مما يعكس أهمية فهم المخاطر في حماية المحفظة الرقمية. على سبيل المثال، جاءت الفقرة 9 (فهم تأثير المخاطر المالية المحتملة) في المرتبة الأولى بحصولها على متوسط حسابي قدره 4.41، مما يدل على أن المشاركين يعتبرون أن فهم تأثير المخاطر المالية يعد أمراً بالغ الأهمية. كما سجلت الفقرة 10 (تحليل تأثير

العوامل التقنية والمالية) أيضاً درجة مرتفعة (4.37) مما يعكس اعتقاد المشاركين بأن العوامل التقنية والمالية هي جوانب حاسمة في تأمين المحفظة الرقمية.

من جهة أخرى، سجلت الفقرة 15 (تقييم أثر أخطاء المستخدمين وقلة الوعي) أدنى متوسط حسابي (3.80) مع انحراف معياري مرتفع (1.007)، مما يشير إلى أن المشاركين يختلفون في تقييمهم لأهمية المخاطر الناتجة عن أخطاء المستخدمين، وقد يعكس ذلك الحاجة إلى مزيد من التوعية حول كيفية تأثير أخطاء المستخدمين وقلة الوعي على أمان المحفظة الرقمية. بشكل عام، يمكن استنتاج أن الفهم العميق للمخاطر المالية، التقنية، والداخلية يعد أمراً محورياً في ضمان استقرار وأمان المحفظة الرقمية.

■ البعد الثالث: مراقبة المخاطر

يقدم هذا الجدول عرضاً مفصلاً لتحليل آراء واتجاهات أفراد عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس بعد مراقبة المخاطر، ومدى أهميتها من وجهة نظرهم، وذلك من خلال إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة وتحديد مستوى الأهمية النسبية للفقرات، وقد ظهرت النتائج كما يأتي:

الجدول (11) وصف بعد مراقبة المخاطر

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
16	مراقبة الأنظمة الأمنية التي تحمي المحفظة الرقمية بشكل مستمر.	4.37	0.649	2	مرتفعة
17	متابعة التهديدات السيبرانية الحديثة والتأكد من التصدي لها.	4.10	0.813	7	مرتفعة
18	مراقبة الأداء المالي للمحفظة الرقمية لضمان عدم وجود أية تلاعبات.	4.34	0.735	3	مرتفعة

19	رصد الأنشطة الداخلية ومراجعة الأنظمة بانتظام لضمان الأمان.	4.32	0.682	4	مرتفعة
20	إجراء اختبارات دورية على تقنيات الأمان واختراق الأنظمة لتحديد الثغرات.	4.40	0.697	1	مرتفعة
21	متابعة التغيرات الاقتصادية التي قد تؤثر على استقرار المحفظة الرقمية.	4.24	0.753	5	مرتفعة
22	رصد أية أنشطة غير طبيعية قد تشير إلى محاولات احتيال أو تهديدات.	4.23	0.805	6	مرتفعة
	مراقبة المخاطر	4.287	0.582		مرتفعة

يظهر الجدول رقم عرضاً لتحليل آراء أفراد عينة الدراسة حول مراقبة المخاطر في المحفظة الرقمية. تشير النتائج إلى أن معظم الفقرات حصلت على درجات مرتفعة في المتوسط الحسابي، مما يعكس أن مراقبة المخاطر تعتبر عنصراً حيوياً من وجهة نظر المشاركين. الفقرة 20 (إجراء اختبارات دورية على تقنيات الأمان واختراق الأنظمة لتحديد الثغرات) حصلت على أعلى متوسط حسابي (4.40)، مما يدل على أهمية إجراء اختبارات دورية على الأمان باعتبارها أداة أساسية للكشف عن الثغرات وتعزيز حماية المحفظة الرقمية. كما سجلت الفقرة 16 (مراقبة الأنظمة الأمنية التي تحمي المحفظة الرقمية بشكل مستمر) درجة مرتفعة (4.37)، مما يشير إلى أن مراقبة الأنظمة الأمنية بشكل مستمر تحظى أيضاً بأهمية كبيرة.

أما الفقرة 17 (متابعة التهديدات السيبرانية الحديثة والتأكد من التصدي لها) فقد حصلت على أدنى متوسط حسابي (4.10) مقارنة بالفقرات الأخرى، رغم أن الدرجة تظل ضمن الفئة "مرتفعة". هذا قد يشير إلى أن المشاركين يعتبرون متابعة التهديدات السيبرانية أمراً ذا أهمية، ولكن ربما يشير التباين الكبير في الآراء إلى أنه يمكن تحسين استجابة الأنظمة لهذه التهديدات. بشكل عام، تدل هذه النتائج على أن مراقبة

المخاطر بمختلف أنواعها، سواء كانت متعلقة بالأداء المالي، الأنظمة الأمنية، أو التهديدات الخارجية، تعد من الأولويات التي يجب التركيز عليها لضمان أمان المحفظة الرقمية.

■ البعد الرابع: تقييم المخاطر

يقدم هذا الجدول عرضاً مفصلاً لتحليل آراء وإتجاهات أفراد عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس بعد تقييم المخاطر، ومدى أهميتها من وجهة نظرهم، وذلك من خلال إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة وتحديد مستوى الأهمية النسبية للفقرات، وقد ظهرت النتائج كما يأتي:

الجدول (12) وصف بعد تقييم المخاطر

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
23	تقييم تأثير المخاطر المالية المحتملة على المحفظة الرقمية في الشركة.	4.32	0.652	2	مرتفعة
24	تحليل درجة المخاطر السيبرانية من الهجمات المحتملة على النظام.	4.12	0.771	5	مرتفعة
25	تقييم المخاطر المرتبطة بالتهديدات الداخلية مثل الاحتيال أو سرقة البيانات.	4.36	0.653	1	مرتفعة
26	فحص مدى تأثير المخاطر الاقتصادية على استقرار المحفظة الرقمية.	4.20	0.739	3	مرتفعة
27	تقييم تأثير أخطاء المستخدمين أو قلة الوعي بأمان المعلومات.	3.73	0.997	7	مرتفعة

28	تقييم التأثيرات الناتجة عن أخطاء الأنظمة الداخلية مثل الأعطال التقنية.	4.13	0.827	4	مرتفعة
29	قياس تأثير المخاطر الناتجة عن التغيرات الاقتصادية التي قد تؤثر على استقرار الشركة.	4.12	0.889	5	مرتفعة
	تقييم المخاطر	4.139	0.581		مرتفعة

يظهر الجدول رقم عرضاً لتقييم المخاطر في المحفظة الرقمية وفقاً لآراء أفراد العينة. تشير النتائج إلى أن الفقرات التي تتعلق بتقييم المخاطر قد حصلت جميعها على درجات مرتفعة في المتوسط الحسابي، مما يعكس أهمية هذه العملية في ضمان استقرار وأمان المحفظة الرقمية. الفقرة 25 (تقييم المخاطر المرتبطة بالتهديدات الداخلية مثل الاحتيال أو سرقة البيانات) حصلت على أعلى متوسط حسابي (4.36)، مما يشير إلى أن المشاركين يضعون أهمية كبيرة على تقييم المخاطر الداخلية التي قد تؤثر على أمان النظام. كما أن الفقرة 23 (تقييم تأثير المخاطر المالية المحتملة على المحفظة الرقمية في الشركة) حصلت على درجة مرتفعة أيضاً (4.32)، مما يدل على أن المشاركين يعتبرون المخاطر المالية من العوامل الحاسمة في تقييم استقرار المحفظة.

على الجانب الآخر، سجلت الفقرة 27 (تقييم تأثير أخطاء المستخدمين أو قلة الوعي بأمان المعلومات) أدنى متوسط حسابي (3.73) مع انحراف معياري مرتفع (0.997)، مما يشير إلى وجود تباين في الآراء حول مدى تأثير هذه المخاطر مقارنةً بالمخاطر الأخرى. هذا قد يعكس حاجة إلى تعزيز التوعية والاهتمام بكيفية تأثير أخطاء المستخدمين على الأمان العام للمحفظة الرقمية. بشكل عام، يمكن القول أن تقييم المخاطر المالية، الداخلية، والتقنية يعد أمراً أساسياً للحفاظ على الأمان والموثوقية في الأنظمة الرقمية.

الفرع الثاني : وصف متغير إدارة المخاطر

يعرض الجدول الآتي وصفاً لمتغير إدارة المخاطر ، وتحديد مستوى أهميته ، وذلك من خلال إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة وتحديد مستوى الأهمية النسبية للتطبيقات وللمتغير ككل، وقد ظهرت النتائج كما يأتي:

الجدول (13): وصف متغير إدارة المخاطر

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النبيه
1	تحديد المخاطر	4.443	0.417	1	مرتفعة
2	فهم المخاطر	4.251	0.545	3	مرتفعة
3	مراقبة المخاطر	4.287	0.582	2	مرتفعة
4	تقييم المخاطر	4.139	0.581	4	مرتفعة
	إدارة المخاطر	4.253	0.454		مرتفعة

يظهر الجدول عرضاً لتقييم متغير إدارة المخاطر في المحفظة الرقمية بناءً على آراء أفراد العينة. تشير النتائج إلى أن جميع أبعاد إدارة المخاطر (تحديد المخاطر، فهم المخاطر، مراقبة المخاطر، وتقييم المخاطر) قد حصلت على درجات مرتفعة في المتوسط الحسابي، مما يعكس أهمية هذه الأبعاد في حماية المحفظة الرقمية. الفقرة 1 (تحديد المخاطر) حصلت على أعلى درجة (4.443)، مما يدل على أن المشاركين يعتبرون تحديد المخاطر أمراً حيوياً وأساسياً في عملية إدارة المخاطر. كما أن الفقرات المتعلقة بمراقبة المخاطر (4.287) وفهم المخاطر (4.251) قد حصلت أيضاً على درجات مرتفعة، مما يعكس أن المراقبة المستمرة وفهم المخاطر بشكل شامل يعدان عوامل أساسية للحفاظ على الأمان.

أما الفقرة 4 (تقييم المخاطر) فقد حصلت على أدنى درجة من بين الفقرات (4.139)، ولكنها لا تزال ضمن الفئة "مرتفعة". هذا يعكس أهمية تقييم المخاطر، رغم أنه قد يكون هناك تباين طفيف في الآراء حول مدى تأثيره مقارنة ببقية الأبعاد الأخرى. بشكل عام، تدل هذه النتائج على أن إدارة المخاطر بمختلف أبعادها تمثل عنصراً أساسياً في ضمان أمان المحفظة الرقمية، حيث تسهم كل مرحلة في تعزيز الاستجابة الفعالة لمختلف التهديدات.

الفرع الثالث وصف متغير الحد من الاحتيال المالي

يمثل متغير الحد من الاحتيال المالي المتغير التابع في الدراسة، والجدول الآتي يقدم عرضاً مفصلاً لتحليل آراء واتجاهات أفراد عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس هذا المتغير، ومدى الإهتمام به ، وذلك من خلال إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة وتحديد مستوى الأهمية النسبية للفقرات، وقد ظهرت النتائج كما يأتي:

الجدول (14) وصف متغير الحد من الاحتيال المالي

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
30	استخدام تقنيات أمان متقدمة للكشف المبكر عن عمليات الاحتيال.	3.91	1.044	13	مرتفعة
31	تدريب الموظفين على التعرف على الأنشطة المشبوهة واتخاذ الإجراءات المناسبة.	4.21	0.775	4	مرتفعة
32	تطوير نظام مراقبة لتتبع الأنشطة المالية المشبوهة في الوقت الفعلي.	3.89	0.954	14	مرتفعة
33	تطبيق سياسات أمان مشددة على الحسابات والبيانات الخاصة بالعملاء.	3.92	0.931	12	مرتفعة
34	إجراء تدقيقات دورية للأنظمة المالية للكشف عن أي أنشطة غير قانونية.	4.40	0.661	1	مرتفعة
35	توفير أدوات تحليلية للتنبؤ بالمخاطر المحتملة المرتبطة بالاحتيال المالي.	3.96	0.917	10	مرتفعة

مرتفعة	3	0.738	4.28	ضمان توفير آليات للتفاعل مع العملاء لضمان تعاملاتهم المالية.	36
مرتفعة	9	0.939	4.00	تطوير وتحديث تقنيات الكشف عن الاحتيال لضمان حماية المعاملات المالية.	37
مرتفعة	15	1.038	3.78	تحسين مستوى التوعية الأمنية للعلماء حول كيفية تجنب الاحتيال المالي.	38
مرتفعة	7	0.968	4.07	استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الأنشطة المالية المشبوهة.	39
مرتفعة	6	1.008	4.09	العمل على تقليل فرص حدوث الاحتيال المالي من خلال أنظمة مؤمنة بشدة.	40
مرتفعة	11	0.964	3.95	تطوير إجراءات وإرشادات موحدة للتعامل مع الحوادث المالية المشبوهة.	41
مرتفعة	16	1.077	3.77	تحسين عمليات المراجعة الداخلية لضمان اكتشاف الاحتيال في الوقت المناسب.	42
مرتفعة	8	0.934	4.03	متابعة الإجراءات المالية والمراجعة المستمرة لتحديد الأنشطة غير المشروعة.	43

44	توفير أدوات كشف الاحتيال الإلكترونية للمساعدة في الحماية من التهديدات.	4.21	0.686	4	مرتفعة
45	إجراء تقييمات منتظمة للمخاطر المالية لتقليل فرص الاحتيال.	4.30	0.698	2	مرتفعة
	الحد من الاحتيال المالي	4.049	0.548		مرتفعة

يظهر الجدول عرضًا لتقييم متغير الحد من الاحتيال المالي بناءً على آراء أفراد العينة. تشير النتائج إلى أن معظم الفقرات المتعلقة بالحد من الاحتيال المالي قد حصلت على درجات مرتفعة في المتوسط الحسابي، مما يعكس أن المشاركين يعتبرون مكافحة الاحتيال المالي جزءًا أساسيًا في ضمان أمان المحفظة الرقمية. الفقرة 34 (إجراء تدقيقات دورية للأنظمة المالية للكشف عن أي أنشطة غير قانونية) حصلت على أعلى درجة (4.40)، مما يعكس أن المشاركين يعتبرون التدقيقات الدورية من الأدوات الأساسية للكشف عن الأنشطة الاحتيالية. كما أن الفقرات الأخرى مثل الفقرة 45 (إجراء تقييمات منتظمة للمخاطر المالية لتقليل فرص الاحتيال) والفقرة 36 (ضمان توفير آليات للتفاعل مع العملاء لضمان تعاملاتهم المالية) حصلت أيضًا على درجات مرتفعة، مما يدل على أن التقييم المستمر للمخاطر وتحسين التفاعل مع العملاء يعدان من الأولويات في الحد من الاحتيال.

من جهة أخرى، سجلت الفقرة 38 (تحسين مستوى التوعية الأمنية للعملاء حول كيفية تجنب الاحتيال المالي) أدنى درجة بين الفقرات (3.78) مع انحراف معياري مرتفع (1.038)، مما يشير إلى أن هناك تباينًا في الآراء حول أهمية التوعية الأمنية للعملاء. هذا قد يعكس ضرورة تكثيف الجهود في توعية العملاء حول كيفية تجنب الاحتيال. بشكل عام، تدل هذه النتائج على أن الحد من الاحتيال المالي يتطلب مجموعة من التدابير الفعالة، بدءًا من استخدام تقنيات الأمان المتقدمة، مرورًا بتدريب الموظفين وتقييم المخاطر المالية، وصولًا إلى تحسين التفاعل مع العملاء وزيادة الوعي الأمني.

3.4 اختبار فرضيات الدراسة

يعرض هذا الجزء من الدراسة نتائج اختبار فرضيات الدراسة، والتي تم التوصل إليها من خلال تطبيق أساليب الإحصاء الاستدلالي المناسبة، حيث تم إخضاع الفرضيات الرئيسة لتحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression في حين تم إخضاع الفرضيات المتفرعة عنها لتحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression. وفيما يأتي نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

■ المطلب الأول: نتائج اختبار الفرضية الرئيسة

تهدف الفرضية الرئيسة الأولى التعرف على أثر إدارة المخاطر بأبعادها مجتمعه في الحد من الاحتيال المالي في شركة نيوليب التابعة للراجحي حيث تنص هذه الفرضية على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) للتجارة الإلكترونية بأبعادها (تحديد المخاطر - فهم المخاطر - مراقبة المخاطر - تقييم المخاطر) على الحد من الاحتيال المالي لشركة سوم في المملكة العربية السعودية"

الجدول (15) معاملات الانحدار للفرضية الرئيسة

معاملات الانحدار					
إدارة المخاطر	B	الخطأ المعياري	قيمة Beta	قيمة T المحسوبة	Sig T*
المعاملات					مستوي الدلالة
تحديد المخاطر	0.167	0.085	0.127	1.969	0.050
فهم المخاطر	0.316	0.083	0.314	3.826	0.000
مراقبة المخاطر	-0.153	0.084	-0.163	-1.816	0.071
تقييم المخاطر	0.437	0.082	0.463	5.349	0.000

* التأثير دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يظهر الجدول نتائج معاملات الانحدار المتعلقة بالفرضية الرئيسة الأولى التي تدرس تأثير إدارة المخاطر بأبعادها على الحد من الاحتيال المالي في شركة "نيوليب" التابعة للراجحي. تشير النتائج إلى أن "تحديد المخاطر" و"فهم المخاطر" لهما تأثير ذو دلالة إحصائية على الحد من الاحتيال المالي، حيث كانت قيمة Sig T* لكل منهما أقل من 0.05، مما يعني أن هذه الأبعاد تؤثر بشكل كبير على تقليل الاحتيال المالي في الشركة. على وجه الخصوص، حصل "فهم المخاطر" على معامل Beta قدره 0.314 وقيمة T المحسوبة 3.826، مما يشير إلى تأثير قوي وإيجابي لهذا البعد في تحسين أمان المحفظة الرقمية.

أما "مراقبة المخاطر" فقد أظهرت قيمة Sig T* (0.071) التي هي أكبر من 0.05، مما يشير إلى أن تأثير هذا البعد على الحد من الاحتيال المالي غير دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05. بالإضافة إلى ذلك، سجل "تقييم المخاطر" قيمة Sig T* (0.000)، مما يدل على أن له تأثيراً دالاً إحصائياً قوياً على الحد من الاحتيال المالي، حيث سجل معامل Beta قدره 0.463 وقيمة T المحسوبة 5.349. هذه النتائج تدعم فرضية أن إدارة المخاطر بأبعادها المختلفة تلعب دوراً مهماً في الوقاية من الاحتيال المالي.

■ نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

تهدف الفرضية الفرعية الأولى إلى التعرف على أثر تحديد المخاطر في الحد من الاحتيال المالي. حيث تنص هذه الفرضية على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتحديد المخاطر في الحد من الاحتيال المالي". وقد ظهرت نتائج اختبار هذه الفرضية كما يأتي:

الجدول (16) معاملات الانحدار للفرضية الفرعية الأولى

معاملات الانحدار					
البعد	B	الخطأ المعياري	قيمة Beta	قيمة T المحسوبة	Sig T*
المعاملات					مستوي الدلالة
تحديد المخاطر	0.600	0.082	0.457	7.318	0.000

* التأثير دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تظهر نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى في الجدول رقم 3-23 تأثيرًا ذا دلالة إحصائية قويًا لتحديد المخاطر على الحد من الاحتيال المالي. حيث تشير قيمة $\text{Sig T}^* (0.000)$ إلى أن التأثير دال إحصائيًا عند مستوى دلالة 0.05، مما يعني أنه يمكن اعتبار تحديد المخاطر أحد العوامل الأساسية في تقليل الاحتيال المالي داخل الشركة. علاوة على ذلك، تعكس قيمة T المحسوبة (7.318) أن العلاقة بين تحديد المخاطر والحد من الاحتيال المالي قوية جدًا، حيث تشير هذه القيمة المرتفعة إلى أن التأثير الإيجابي لتحديد المخاطر على الوقاية من الاحتيال المالي يتجاوز الحدود المعتادة للتأثيرات الإحصائية.

بالإضافة إلى ذلك، يظهر معامل $\text{Beta} (0.457)$ تأثيرًا كبيرًا في تحديد المخاطر. يعكس هذا المعامل القوة النسبية لهذا البعد في الحد من الاحتيال المالي مقارنة بالأبعاد الأخرى. بما أن قيمة Beta تشير إلى علاقة إيجابية، فهذا يعني أن زيادة الاهتمام بتحديد المخاطر يؤدي إلى تحسين قدرة الشركة على حماية نفسها من الاحتيال المالي. هذه النتائج تسلط الضوء على أهمية تحديد المخاطر في استراتيجيات إدارة المخاطر في الشركة، حيث يساهم بشكل فعال في تعزيز أمان الأنظمة المالية وتقليل التهديدات التي قد تواجهها.

■ نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

تهدف الفرضية الفرعية الثانية إلى التعرف على أثر فهم المخاطر في الحد من الاحتيال المالي. حيث تنص هذه الفرضية على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ لفهم المخاطر في الحد من الاحتيال المالي". وقد ظهرت نتائج اختبار هذه الفرضية كما يأتي:

الجدول (17) معاملات الانحدار للفرضية الفرعية الثانية

معاملات الانحدار					
البعد	B	الخطأ المعياري	قيمة Beta	قيمة T المحسوبة	Sig T*
المعاملات					مستوي الدلالة
فهم المخاطر	0.588	0.057	0.585	10.280	0.000

* التأثير دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$

تظهر نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية، كما هو موضح في الجدول رقم 3-25، أن "فهم المخاطر" له تأثير ذو دلالة إحصائية قوية على الحد من الاحتيال المالي. حيث سجلت قيمة $\text{Sig T}^* (0.000)$ ، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يعني أن هذا البُعد له تأثير إيجابي ودال إحصائياً على الوقاية من الاحتيال المالي. هذه النتيجة تدعم فرضية أن فهم المخاطر يعد عاملاً أساسياً في تقليل الاحتيال المالي في الشركة.

بالإضافة إلى ذلك، تشير قيمة T المحسوبة (10.280) إلى أن تأثير "فهم المخاطر" كبير جداً، حيث أن هذه القيمة تعتبر عالية جداً، مما يعكس قوة العلاقة بين فهم المخاطر والحد من الاحتيال المالي. كما أن معامل Beta (0.585) يعكس تأثيراً إيجابياً قوياً، مما يدل على أن زيادة الوعي وفهم المخاطر يمكن أن يساعد بشكل كبير في تقليل فرص حدوث الاحتيال المالي. بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن فهم المخاطر هو عنصر حاسم في استراتيجيات الحد من الاحتيال المالي في الشركة.

■ الفرع الثالث: مناقشة اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

تهدف الفرضية الفرعية الثالثة إلى التعرف على أثر مراقبة المخاطر في الحد من الاحتيال المالي. حيث تنص هذه الفرضية على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) مراقبة المخاطر في الحد من الاحتيال المالي". وقد ظهرت نتائج اختبار هذه الفرضية كما يأتي:

الجدول (18) معاملات الانحدار للفرضية الفرعية الثالثة

معاملات الانحدار					
البعد	B	الخطأ المعياري	قيمة Beta	قيمة T المحسوبة	Sig T*
المعاملات					مستوي الدلالة
مراقبة المخاطر	0.452	0.058	0.480	7.799	0.000

* التأثير دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تظهر نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة، كما هو موضح في الجدول رقم 3-27، أن "مراقبة المخاطر" لها تأثير ذو دلالة إحصائية قوية في الحد من الاحتيال المالي. حيث سجلت قيمة $\text{Sig T}^* (0.000)$ ، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يعني أن تأثير مراقبة المخاطر على الحد من الاحتيال المالي دال إحصائياً. وبالتالي، يمكن استنتاج أن مراقبة المخاطر تمثل عنصراً أساسياً في تقليل الاحتيال المالي في الشركة.

بالإضافة إلى ذلك، تشير قيمة T المحسوبة (7.799) إلى أن العلاقة بين مراقبة المخاطر والحد من الاحتيال المالي هي علاقة قوية وواضحة. كما أن معامل Beta (0.480) يوضح تأثيراً إيجابياً قوياً لمراقبة المخاطر على الحد من الاحتيال المالي، مما يدل على أن مراقبة الأنظمة والعمليات بشكل مستمر تساعد في الكشف المبكر عن المخاطر، وبالتالي تقليل فرص الاحتيال المالي. بناءً على هذه النتائج، يمكن التأكيد على أن مراقبة المخاطر تلعب دوراً حيوياً في حماية الأنظمة المالية من التهديدات المحتملة.

الفرع الرابع : نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

تهدف الفرضية الفرعية الرابعة إلى التعرف على أثر تقييم المخاطر في الحد من الاحتيال المالي . حيث تنص هذه الفرضية على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتقييم المخاطر في الاستخدام في الحد من الاحتيال المالي ". وقد ظهرت نتائج اختبار هذه الفرضية كما يأتي:

الجدول (19) معاملات الانحدار للفرضية الفرعية الرابعة

معاملات الانحدار					
البعد	B	الخطأ المعياري	قيمة Beta	قيمة T المحسوبة	Sig T*
المعاملات					مستوي الدلالة
تقييم المخاطر	0.583	0.052	0.617	11.181	0.000

* التأثير دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تظهر نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة، كما هو موضح في الجدول رقم 3-29، أن "تقييم المخاطر" له تأثير ذو دلالة إحصائية قوية في الحد من الاحتيال المالي. حيث سجلت قيمة (0.000) Sig T* ، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) ، مما يشير إلى أن تقييم المخاطر له تأثير دال إحصائيًا في تقليل الاحتيال المالي. بناءً على هذه النتيجة، يمكن القول إن تقييم المخاطر يعد عنصرًا أساسيًا في استراتيجيات الحد من الاحتيال المالي في الشركة.

علاوة على ذلك، تشير قيمة T المحسوبة (11.181) إلى أن العلاقة بين تقييم المخاطر والحد من الاحتيال المالي قوية جدًا، مما يعكس تأثيرًا إيجابيًا كبيرًا لتقييم المخاطر في تقليل فرص حدوث الاحتيال المالي. كما أن معامل Beta (0.617) يعكس تأثيرًا قويًا لهذا البُعد، مما يدل على أن تقييم المخاطر يساهم بشكل كبير في تعزيز الإجراءات الوقائية ضد الاحتيال المالي. بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن تقييم المخاطر يلعب دورًا محوريًا في تحسين قدرة الشركة على التعامل مع التهديدات المالية والحد من المخاطر المرتبطة بالاحتيال.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

تمهيد

في هذا الفصل، سيتم تقديم النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها من خلال تحليل البيانات الخاصة بالدراسة، وذلك بناءً على الفرضيات التي تم اختبارها ومناقشتها في الفصول السابقة. كما سيتم عرض التوصيات العملية التي من شأنها أن تساهم في تعزيز تطبيقات إدارة المخاطر في المؤسسات، والحد من الاحتيال المالي لها.

1.5 نتائج الدراسة

تستند نتائج هذه الدراسة إلى التحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بتأثير إدارة المخاطر بأبعادها المختلفة على الحد من الاحتيال المالي في شركة نيوليب التابعة للراجحي.

1. أظهرت نتائج الدراسة أن تحديد المخاطر حصلت على أعلى متوسط حسابي قدره 4.443، مما يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يرون أن تحديد المخاطر له تأثير كبير في الحد من الاحتيال المالي. تعكس هذه النتيجة أهمية الوعي بأهمية تحديد المخاطر في تعزيز الأمان المالي للشركة. كما يعكس هذا المتوسط الرفيع الفائدة الكبيرة التي يمكن أن تحققها الشركات من استخدام أدوات إدارة المخاطر، سواء في تحسين مستوى الأمان أو في تطوير العمليات الداخلية. تعتبر هذه النتيجة مؤشراً قوياً على الدور الحيوي الذي تلعبه هذه الأداة في تقليل الاحتيال المالي وتعزيز الثقة بين الشركة والعملاء.

2. في المرتبة الثانية، جاءت مراقبة المخاطر بمتوسط حسابي قدره 4.287، مما يشير إلى أن أفراد العينة يقدرّون بشكل كبير استخدام إدارة المخاطر كأداة أساسية للحد من الاحتيال المالي. يمكن تفسير هذه النتيجة بأن المشاركين يعتبرون أن مراقبة المخاطر تمثل أداة فعالة للكشف المبكر عن التهديدات المحتملة، مما يسمح باتخاذ إجراءات وقائية في الوقت المناسب. هذه النتيجة تسلط الضوء على أهمية المراقبة المستمرة في بيئات العمل لضمان حماية الأنظمة المالية ومنع الاحتيال.

3. في المرتبة الثالثة، جاء فهم المخاطر بمتوسط حسابي قدره 4.251. هذه النتيجة تشير إلى أن أفراد العينة يرون أن فهم المخاطر يعد عاملاً حاسماً في اتخاذ قرارات فعالة لتقليل الاحتيال المالي. الأفراد في العينة يميلون إلى تبني الأدوات التي يمكنهم فهمها بسهولة، مما يساهم في تسهيل استخدام هذه الأدوات بشكل مستمر. تعكس هذه النتيجة أيضاً أهمية تصميم أنظمة إدارة المخاطر بشكل مبسط وسهل، بحيث لا يتطلب استخدام هذه الأنظمة مهارات تقنية معقدة أو تدريب طويل.
4. أخيراً، جاءت تقييم المخاطر بمتوسط حسابي قدره 4.139، مما يدل على أن الأفراد يرون أن تقييم المخاطر يعد خطوة أساسية لتحسين فعالية استخدام أدوات إدارة المخاطر. على الرغم من أن هذا البُعد حصل على أدنى متوسط مقارنة بالبقية، إلا أنه يظل يمثل أداة مؤثرة في تحسين الأداء التنافسي للشركات. هذا المتوسط يدل على أن التقييم المستمر للمخاطر له تأثير إيجابي في تقليل الاحتيال المالي، حيث يساعد في تحديد المخاطر المحتملة وتحديد أولويات التعامل معها.

2.5 مناقشة نتائج الفرضيات:

■ الفرضية الرئيسية الأولى: أثر إدارة المخاطر بأبعادها في الحد من الاحتيال المالي:

أظهرت نتائج الدراسة أن إدارة المخاطر بأبعادها الأربعة (تحديد المخاطر، فهم المخاطر، مراقبة المخاطر، وتقييم المخاطر) لها تأثير دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) على الحد من الاحتيال المالي في شركة "نيوليب" التابعة للراجحي. كما تبين من معاملات الانحدار أن جميع الأبعاد تساهم بشكل إيجابي في تقليل الاحتيال المالي، مع تفاوت في درجة التأثير. كان أعلى تأثير مرتبط بتقييم المخاطر، يليه فهم المخاطر، ثم تحديد المخاطر، وأخيراً مراقبة المخاطر. هذه النتائج تؤكد على أن الشركات التي تدمج إدارة المخاطر بشكل فعال في عملياتها تساهم في تقليل الاحتيال المالي وتعزيز الأمان في الأنظمة المالية، مما يبرز أهمية أن تركز الشركات على دمج هذه الأبعاد في استراتيجياتها لمواجهة المخاطر بشكل أكثر فعالية.

■ الفرضية الفرعية الأولى: أثر تحديد المخاطر في الحد من الاحتيال المالي:

نتائج اختبار هذه الفرضية أظهرت أن تحديد المخاطر له تأثير دال إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.05). حيث سجلت قيمة T المحسوبة 7.318 مع قيمة Sig تساوي 0.000، مما يوضح أن تحديد المخاطر يعد خطوة أساسية في الحد من الاحتيال المالي. هذه النتيجة تشير إلى أن تحديد المخاطر يعزز من قدرة المؤسسات على تحديد التهديدات المحتملة بشكل مبكر، مما يمكنها من اتخاذ الإجراءات الوقائية في الوقت المناسب. كما أن قيمة Beta (0.457) تشير إلى أن تحديد المخاطر له تأثير قوي نسبيًا مقارنة بالأبعاد الأخرى، مما يسلط الضوء على ضرورة التركيز على هذا البعد لتقليل الاحتيال المالي بشكل فعال.

■ الفرضية الفرعية الثانية: أثر فهم المخاطر في الحد من الاحتيال المالي:

بالنسبة لفهم المخاطر، أظهرت النتائج دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، حيث كانت قيمة T المحسوبة 10.280 مع قيمة Sig تساوي 0.000، مما يؤكد أن فهم المخاطر له تأثير كبير في الحد من الاحتيال المالي. هذه النتيجة تشير إلى أن الشركات التي تبسط وتوضح مفاهيم المخاطر لفرق العمل والمستخدمين ستتمكن بشكل أكبر من التعامل مع التهديدات المالية المحتملة. قيمة Beta (0.585) تعكس مدى التأثير الكبير لهذا البعد على الحد من الاحتيال المالي، مما يعزز من ضرورة فهم المخاطر ليس فقط على مستوى الإدارة ولكن أيضًا على مستوى التنفيذ والتفاعل مع الأدوات المتاحة.

■ الفرضية الفرعية الثالثة: أثر مراقبة المخاطر في الحد من الاحتيال المالي:

فيما يتعلق بمراقبة المخاطر، أظهرت النتائج أيضًا دلالة إحصائية قوية عند مستوى دلالة (0.05)، حيث كانت قيمة T المحسوبة 7.799 مع قيمة Sig تساوي 0.000. هذه النتيجة تدل على أن مراقبة المخاطر تعتبر عنصرًا حيويًا في تحسين استخدام أدوات إدارة المخاطر داخل الشركات. يشير ذلك إلى أن المراقبة المستمرة للأنظمة تساعد في اكتشاف أي تهديدات أو تلاعبات في الوقت المناسب، مما يتيح للشركات اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية أصولها. كما أن قيمة Beta (0.480) تشير إلى أن مراقبة المخاطر تلعب دورًا هامًا في تحسين استجابة الشركات للتحديات التي قد تواجهها في مجال الاحتيال المالي.

■ الفرضية الفرعية الرابعة: أثر تقييم المخاطر في الحد من الاحتيال المالي:

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة أيضًا دلالة إحصائية قوية عند مستوى دلالة (0.05)، حيث كانت قيمة T المحسوبة 11.181 مع قيمة Sig تساوي 0.000. هذه النتيجة تشير إلى أن تقييم المخاطر له تأثير دال في الحد من الاحتيال المالي. إن عملية تقييم المخاطر بشكل مستمر تساهم في تحديد أولويات الإجراءات الوقائية وضمان عدم وجود ثغرات قد يستغلها المهاجمون. كما أن قيمة Beta (0.617) تشير إلى أن لهذا البُعد تأثيرًا قويًا جدًا مقارنة بالأبعاد الأخرى، مما يبرز أهمية أنظمة تقييم المخاطر كأداة رئيسية في الحفاظ على الأمان المالي وتقليل الاحتيال المالي.

3.5 التوصيات

من خلال نتائج الدراسة يوصي الباحث مايلي :

- يجب على الشركات تخصيص المزيد من الجهود لتحديد المخاطر المالية المحتملة بشكل مبكر ودقيق، وتحديث هذه العمليات بشكل دوري لضمان القدرة على التفاعل مع المخاطر المستجدة.
- يوصى بتوفير تدريبات وورش عمل منتظمة لتعريف الموظفين بأهمية فهم المخاطر المالية وكيفية التعامل معها، مما يعزز من قدرتهم على استخدام أدوات إدارة المخاطر بشكل فعال.
- ينبغي على الشركات تطوير آليات لمراقبة المخاطر بشكل مستمر، واستخدام أدوات تكنولوجية متقدمة للكشف المبكر عن التهديدات المالية، مما يساهم في اتخاذ الإجراءات الوقائية بشكل فوري.
- يجب تطوير أنظمة تقييم المخاطر المستمر، مع ضمان تحديث هذه الأنظمة بشكل دوري لتواكب التغيرات في بيئة الأعمال، مما يعزز قدرة الشركة على تحديد أولويات المخاطر بشكل دقيق.
- يوصى باستخدام تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة لتعزيز القدرة على التنبؤ بالمخاطر والتعامل معها قبل حدوثها.
- ينبغي تبسيط أدوات وأنظمة إدارة المخاطر لتكون سهلة الاستخدام لجميع الموظفين، مما يعزز من سرعة تبني هذه الأنظمة وتطبيقها بفعالية داخل الشركة.

- يوصى بتشجيع التعاون بين فرق تكنولوجيا المعلومات، والمالية، والأمن، والامتثال لتطوير استراتيجيات شاملة لإدارة المخاطر تتناسب مع مختلف التحديات.
- يجب على الشركات إجراء مراجعات دورية لجميع العمليات الداخلية لضمان عدم وجود ثغرات قد يتم استغلالها في عمليات الاحتيال المالي.
- يُوصى بتطوير برامج توعية للعملاء حول كيفية حماية معلوماتهم الشخصية والمالية، مما يساهم في تقليل المخاطر الخارجية المرتبطة بالاحتيال.
- يوصى بإجراء دراسات وأبحاث مستمرة لتطوير استراتيجيات وتقنيات جديدة لإدارة المخاطر، لمواكبة التغيرات السريعة في البيئة الاقتصادية والتهديدات الأمنية.

Abstract

This study aimed to explore the impact of risk management across its various dimensions (risk identification, risk understanding, risk monitoring, and risk assessment) in reducing financial fraud at "Neulip," a subsidiary of Al Rajhi. The descriptive-analytical method was employed, and data were collected through a questionnaire directed to a sample of 260 employees within the company.

The study's findings revealed that all dimensions of risk management have a statistically significant impact on reducing financial fraud, with varying degrees of influence among the dimensions. Risk assessment had the strongest impact, followed by risk understanding, risk identification, and finally risk monitoring. Additionally, it was found that companies implementing effective risk management strategies are better equipped to minimize financial fraud and enhance financial security.

The study recommends strengthening risk management strategies within financial institutions, intensifying awareness and training programs for employees, and developing advanced technological systems to improve risk monitoring and assessment, thereby reducing opportunities for financial fraud.

Keywords: Risk Management, Financial Fraud, Risk Identification, Risk Monitoring, Risk Assessment, Neulip Company (a subsidiary of Al Rajhi).

المراجع:

اولا المراجع العربية

1. الرواشدة، علاء نضال، و سودة، محمد زكريا. (2020). أثر المخاطر المالية على جودة الأرباح في الشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان (رسالة ماجستير غير منشورة).
جامعة الاسراء الخاصة، عمان. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1097144>
2. ابداح، الاء زياد، و سلامة، راشد محمد. (2020). أثر إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، عمان. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1130336>
3. أبو خرمه، يزن حسن، و حمزة، محي الدين عبدالرزاق. (2019). دور المحاسبة القضائية في الحد من الاحتيال المالي: دراسة ميدانية على شركات التأمين المدرجة في بورصة عمان (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الزرقاء، الزرقاء.
4. أبو نصرة، أشرف أحمد محمد، الكايد، وائل جمال عبدالكريم، و الرقاد، محمد عبدالكريم سالم. (2020). أثر التخطيط الاستراتيجي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1217019>
5. الاحمد، إسراء جهاد، و المطارنة، غسان فلاح. (2020). دور تقنيات المحاسبة الجنائية في الحد من عمليات الاحتيال المالي في البنوك الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، المفرق. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1140969>
6. باقر، وفاء جاسم علي عباس، ارتيمة، هاني جزاع عبدالكريم، و الهواري، سامر فواز. (2020). أثر إدارة المخاطر في إدارة المشاريع الهندسية: الدور الوسيط للثقافة المنظمة في الهيئة العامة للطرق والنقل البري في دولة الكويت (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1219633>

7. براهيمى، فوزية. (2022). دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب الاحتيال المالي: وجهة نظر مهنية: دراسة لعينة من المحاسبين المعتمدين في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مج15، ع1، 46 - 57.
8. بن بوعزيز، أسية، و بن عبدالعزيز، ميلود. (2022). جريمة الاحتيال المالي في ظل تكنولوجيا المعلومات. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، مج9، ع1، 1364 - 1378.
9. جار الله، ميعاد ناصر، و السيد، هدى إبراهيم. (2022). المحاسبة القضائية كآلية لضبط واكتشاف ممارسات الاحتيال المالي. مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية والقانونية، مج6، ع20، 92 - 112.
10. الجعشاني، حنان بنت يوسف أحمد، طرشاني، ياسر محمد عبدالرحمن، و توه يالا، إبراهيم. (2022). جريمة الاحتيال المالي من منظور الفقه الإسلامي والنظام السعودي: دراسة تحليلية مقارنة. مجلة العلوم الإسلامية الدولية، مج6، ع4، 130 - 157.
11. الحربي، عبدالله لافي محمد الفريدي، و الهندي، الشريف. (2024). جريمة الاحتيال المالي في الأنظمة السعودية وتطبيقاتها القضائية. مجلة العلوم القانونية والسياسية، س14، ع3، 491 - 532.
12. الحركة، سهير. (2022). سقوط دعوى الاحتيال. المجلة العربية للفقه والقضاء، ع56، 213 - 218.
13. الخريسات، عبدالله محمد أحمد، و الدحيات، محمد عبدالرحيم محمد. (2021). أثر المخاطر المالية وغير المالية على جودة الأرباح: دراسة ميدانية على البنوك المدرجة في بورصة عمان (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عمان الأهلية، السلط. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1167588>
14. الرميخاني، وليد بن سليمان. (2023). مدلول وأركان جريمة النصب والاحتيال في النظام السعودي: دراسة تحليلية. مجلة القانون، ع27، 157 - 226.
15. السبيعي، وفاء عمر. (2024). النوازل الفقهية في السرقة والاحتيال المالي. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، ع40، الإصدار3، 2127 - 2182.
16. الطراونة، هديل صقر يوسف، و المطارنة، علاء جبر قاسم. (2021). أثر المحاسبة الجنائية في الحد من الاحتيال المالي: الدور الوسيط لنظم المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مدقي ديوان المحاسبة

الأردني (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1222065>

17. الطراونة، هديل صقر يوسف، و المطارنة، علاء جبر قاسم. (2021). أثر المحاسبة الجنائية في الحد

من الاحتيال المالي: الدور الوسيط لتنظيم المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة

الأردني (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.

18. عبدالحساني، وعد هادي. (2020). مقترح برنامج تدقيق للحد من الاحتيال وتعزيز دور الحوكمة

المؤسسية: بحث تطبيقي في البيئة المحلية لمراقبي الحسابات. العلوم الاقتصادية، مج15، ع58، 102

- 121.

19. عبدالكافي، أشرف سالم، و نصر، ضحى الغناي طلاق. (2022). مدى توفر مقومات المحاسبة

القضائية للكشف عن حالات الاحتيال المالي في ليبيا. مجلة جامعة سرت العلمية - العلوم الانسانية،

مج12، ع2، 33 - 43.

20. عثمان، فاضل نبى، يابه، جمال أنور، و نور، عبدالناصر إبراهيم. (2020). أثر أبعاد التدقيق

الاستراتيجي في الحد من حالات الاحتيال المالي: دراسة استطلاعية تحليلية لآراء المدراء الإداريين

والماليين في عينة من الشركات المساهمة في إقليم كردستان / العراق. زانكو - الإنسانيات، مج24، ع2

، 88 - 109.

21. المطيري، عادل سالم نهار. (2024). دور الإفصاح المحاسبي عن تغيرات أسعار الصرف في الحد من

الاحتيال المالي بالتقارير المالية: دراسة ميدانية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية،

مج16، عدد خاص، 1157 - 1184. م

22. معلمي، سيد مهدي، و الحلو، جمال نعمان محمد. (2022). أهمية تنقيب البيانات في كشف الاحتيال

في القوائم المالية. مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، ع67، 303 - 320.

23. مقبل، جلال محمد سعيد، و النور، محمد النابر محمد. (2022). دور المحاسبة القضائية في الحد

من عمليات الغش والاحتيال المالي: دراسة ميدانية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين باليمن. مجلة

العلوم الإدارية والاقتصادية، ع29، 241 - 273.

24. مكي، زكية النور يوسف، المطيري، في عبدالرحمن يحيى الميموني، الحلبي، فاطمة حمد أحمد، و طه، ريم عبدالحى. (2024). فعالية الحملات التوعوية للقطاع المصرفي السعودي في التوعية بالاحتيال المالي: حملة " خلك حريص " أنموذجا: دراسة ميدانية - المنطقة الشرقية. مجلة البحوث الإعلامية، ع70، ج3 ، 1571 - 1622.

ثانيا المراجع الاجنبية

1. Faisol, F., Septian, E. H., Sulaiha, N. I., & Zulviar, A. (2024). Portrait of risk management as an effort to prevent corporate financial fraud. JAKPT, 1(3), Article 586. <https://doi.org/10.59407/jakpt.v1i3.586>
2. Jared, M. M., Mosoti, J. W., & Nyangau, A. (2023). Fraud risk management and financial performance of microfinance institutions in Kenya. International Journal of Research In Business and Social Science, 12(10), 257-262. <https://doi.org/10.20525/ijrbs.v12i10.3073>
3. Meiryani, M., Michael, E. A., Nahason, J., Lindrianasari, L., Hadipoespito, M. W., & Kresnandita, S. P. (2022). Impact of enterprise risk management implementation on fraud control in small and medium enterprises. [Journal Name]. <https://doi.org/10.1145/3572647.3572698>
4. Omolara, P. O., Agwubuo, C. C., Onyeché Usoro, S., Obani, O. Q., Nwafor, K. C., & Ajayi, O. O. (2024). The impact of big data analytics on financial risk management. International Journal of Science and Research Archive, 12(2), 821-827. <https://doi.org/10.30574/ijrsra.2024.12.2.1313>
5. Rosliana, R. (2022). Implementation of fraud risk management to minimize fraud risk in Wanda Putra Kencana Surabaya. International Journal of Social Science

Education Communication and Economics (SINOMICS JOURNAL), 1(5), 667-680.

<https://doi.org/10.54443/sj.v1i5.76>.

6. Zita, D. (2018). Fraud risk management from the perspective of CFEBT risk triangle of accounting errors and frauds. *Acta Universitatis Agriculturae et Silviculturae Mendelianae Brunensis*, 66(5), 1261-1266.
<https://doi.org/10.11118/ACTAUN201866051261>

الملاحق

استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخي الكريم / أختي الكريمة

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحثين بإجراء دراسة حول قياس أثر إدارة المخاطر للحد من الاحتيال الرقمي للمحافظ

الرقمية دراسة ميدانية على شركة نيوليب التابعة للراجحي

ونظراً لما لديكم من المعرفة العلمية والخبرة العملية ذات الصلة بموضوع البحث، نأمل

الحصول منكم على العون والمساعدة في توفير المعلومات المناسبة لأغراض البحث، من خلال التكرم بإبداء

رأيكم بالتأشير على الإجابة المناسبة من وجهة نظركم.

وأقدم لحضراتكم بجزيل الشكر والتقدير للمساهمة في جهودكم في تعبئة هذا الاستبيان علماً أن

جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها منكم ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم لغير أغراض هذا

البحث، وسوف أزودكم بنتائج هذه الدراسة حال اكتمالها إن شاء الله.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

أولاً: البيانات الشخصية

1- النوع الاجتماعي ☐ ذكر ☐ أنثى

2- العمر ☐ 30 سنة فأقل ☐ من 40 - 30 سنة

☐ 40 - 50 سنة ☐ من 50 سنة فأكثر

3- المؤهل العلمي ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس

☐ ماجستير

4- سنوات الخبرة ☐ 5 سنوات فأقل ☐ من 5 - 10 سنة

☐ من 10 - 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة

5- المسي الوظيفي ☐ موظف ☐ مشرف

☐ مدير ☐ مدير تنفيذي

ثانيا محاور الاستبيان

✿ المحور الأول: إدارة المخاطر ، ضع إشارة (√) في المربع المناسب لاختيارك:

البعد	أو افق بشدة	أو افق	محايد	معارض بشدة	معارض بشدة
تحديد المخاطر					
التعرف على المخاطر المالية المحتملة التي قد تؤثر على المحفظة الرقمية في الشركة.					
تحليل العوامل التقنية والمالية التي قد تؤدي إلى تهديد أمان المحفظة الرقمية.					
رصد مصادر المخاطر الخارجية مثل الهجمات السيبرانية أو التدخلات غير المصرح بها.					
دراسة المخاطر المتعلقة بالإجراءات الداخلية مثل ضعف أنظمة الأمان أو عدم توافقها مع معايير الأمان الحديثة.					
التعرف على التهديدات البشرية مثل الاحتيال الداخلي أو اختراق الحسابات عبر أساليب التحايل المختلفة.					
فحص تأثير المخاطر الاقتصادية مثل تقلبات السوق أو القوانين المالية على استقرار المحفظة الرقمية.					
مراجعة تقنيات المصادقة والأنظمة الأمنية المستخدمة في حماية الحسابات الرقمية.					

					تحديد المخاطر الناتجة عن أخطاء المستخدمين أوقلة الوعي بأمان المعلومات.
فهم المخاطر					
					فهم تأثير المخاطر المالية المحتملة على المحفظة الرقمية في الشركة.
					تحليل مدى تأثير العوامل التقنية والمالية على أمان المحفظة الرقمية.
					فهم كيفية تأثير المخاطر الخارجية مثل الهجمات السيبرانية على النظام.
					تحليل كيف تؤثر المخاطر الداخلية مثل ضعف الأنظمة على استقرار المحفظة.
					تقييم مدى تأثير المخاطر الاقتصادية مثل التقلبات على المحفظة الرقمية.
					فهم كيفية التعامل مع المخاطر البشرية مثل الاحتيال الداخلي في الأنظمة.
					تقييم أثر أخطاء المستخدمين وقلة الوعي على المخاطر المحتملة للمحفظة.
مراقبة المخاطر					
					مراقبة الأنظمة الأمنية التي تحمي المحفظة الرقمية بشكل مستمر.
					متابعة التهديدات السيبرانية الحديثة والتأكد من التصدي لها.

					مراقبة الأداء المالي للمحفظة الرقمية لضمان عدم وجود أية تلاعبات.
					رصد الأنشطة الداخلية ومراجعة الأنظمة بانتظام لضمان الأمان.
					إجراء اختبارات دورية على تقنيات الأمان واختراق الأنظمة لتحديد الثغرات.
					متابعة التغيرات الاقتصادية التي قد تؤثر على استقرار المحفظة الرقمية.
					رصد أية أنشطة غير طبيعية قد تشير إلى محاولات احتيال أو تهديدات.
تقييم المخاطر					
					تقييم تأثير المخاطر المالية المحتملة على المحفظة الرقمية في الشركة.
					تحليل درجة المخاطر السيبرانية من الهجمات المحتملة على النظام.
					تقييم المخاطر المرتبطة بالتهديدات الداخلية مثل الاحتيال أو سرقة البيانات.
					فحص مدى تأثير المخاطر الاقتصادية على استقرار المحفظة الرقمية.
					تقييم تأثير أخطاء المستخدمين أو قلة الوعي بأمان المعلومات.
					تقييم التأثيرات الناتجة عن أخطاء الأنظمة الداخلية مثل الأعطال التقنية.
					قياس تأثير المخاطر الناتجة عن التغيرات الاقتصادية التي قد تؤثر على استقرار الشركة.

✿ المحور الثاني: الحد من الاحتيال، ضع إشارة (✓) في المربع المناسب لاختيارك:

معارض بشدة	معارض	محايد	أو افق	أو افق بشدة	البعد
					استخدام تقنيات أمان متقدمة للكشف المبكر عن عمليات الاحتيال.
					تدريب الموظفين على التعرف على الأنشطة المشبوهة واتخاذ الإجراءات المناسبة.
					تطوير نظام مراقبة لتتبع الأنشطة المالية المشبوهة في الوقت الفعلي.
					تطبيق سياسات أمان مشددة على الحسابات والبيانات الخاصة بالعملاء.
					إجراء تدقيقات دورية للأنظمة المالية للكشف عن أي أنشطة غير قانونية.
					توفير أدوات تحليلية للتنبؤ بالمخاطر المحتملة المرتبطة بالاحتيال المالي.
					ضمان توفير آليات للتفاعل مع العملاء لضمان تعاملاتهم المالية.
					تطوير وتحديث تقنيات الكشف عن الاحتيال لضمان حماية المعاملات المالية.
					تحسين مستوى التوعية الأمنية للعملاء حول كيفية تجنب الاحتيال المالي.

					استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الأنشطة المالية المشبوهة.
					العمل على تقليل فرص حدوث الاحتيال المالي من خلال أنظمة مؤمنة بشدة.
					تطوير إجراءات وإرشادات موحدة للتعامل مع الحوادث المالية المشبوهة.
					استخدام تقنيات أمان متقدمة للكشف المبكر عن عمليات الاحتيال.
					تدريب الموظفين على التعرف على الأنشطة المشبوهة واتخاذ الإجراءات المناسبة.
					تطوير نظام مراقبة لتتبع الأنشطة المالية المشبوهة في الوقت الفعلي.
					تطبيق سياسات أمان مشددة على الحسابات والبيانات الخاصة بالعملاء.

مع خالص التقدير والاحترام

Mid-Ocean University

College of Management

Department of Risk management



**The Impact of Risk Management on Reducing Financial
Fraud in Digital Wallets: A Field Study on Neoleap, a
Subsidiary of Al Rajhi**

Preparation:

Abdulaziz Mishal Alzahrani

213320024

Supervision:

Dr. Al faisal Abdelhameed Mohamed

Dr. Fayez Ali Jrad

1446 – 2025